

# روسيا ومصر: مسار التعاون



## روسيا ومصر: مسار التعاون

5	مقدمة
7	التجارة بالسلع والخدمات بين روسيا ومصر
8	تصدير المواد الغذائية
10	سلع أخرى
10	دور تحرير الرسوم الجمركية في التجارة المتبادلة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومصر
10	السياحة
11	تجارة الخدمات
12	التعاون في قطاع الطاقة
12	الإعداد لإنشاء محطة الضبعة النووية
16	إنتاج الغاز في حقل ظهر
18	التنقيب عن النفط في مربعي SEREU و EGZ
18	تجارة موارد الطاقة ومنتجاتها
19	تجارة المنتجات البترولية والنفط
20	مصالح الشركات الروسية الخاصة في قطاع النفط والغاز في مصر
21	المنطقة الصناعية الروسية
22	مصر وانتقال الطاقة
23	المنطقة الصناعية الروسية
24	التحول الرقمي
26	التعاون في قطاع النقل



# روسيا ومصر: مسار التعاون

لقد قام بإعداد تقرير بعنوان "روسيا ومصر: مسار التعاون" فريق من الكتاب والخبراء العاملين في مركز الدراسات الإفريقية التابع للجامعة الوطنية للدراسات لمدرسة الإقتصاد العليا، ومركز "التجارة الدولية والتكامل"، بدعم من مؤسسة "روس كونغرس"، وذلك بمناسبة الدورة الـ 15 الـ 15 الخامسة والعشرين لمنتدى سانت بطرسبرغ الإقتصادي الدولي التي تشارك فيها مصر بصفة "الدولة - الضيف".

ويتضمن التقرير تحليلاً للإتجاهات الأساسية للعلاقات الروسية المصرية خلال العقد الأخير، وكذلك التعاون في قطاع الأمن الغذائي والسياحة والطاقة والنقل. وثمة أقسام من التقرير تخص مشروعات بالغة الأهمية بالنسبة لروسيا ومصر - الأ وهما إنشاء محطة الضبعة النووية وإنشاء منطقة صناعية روسية في مصر.

تتمثل المهمة الرئيسية لنص التقرير في تقديم معلومات موثوقة مدعومة بالوقائع إلى المشاركين في المنتدى، وكذلك لفت الأنظار إلى مسائل قابلة للنقاش على هامش المنتدى، وتتعلق هذه المسائل بديناميكية العلاقات الروسية المصرية. ويتضمن القسم الختامي للتقرير مسائل قابلة للنقاش.

فريق الكتاب والخبراء: أندري ماسلوف مدير مركز الدراسات الإفريقية للجامعة الوطنية للدراسات لمدرسة الإقتصاد العليا فسيفولود سفيريدوف الخبير في مركز الدراسات الإفريقية للجامعة الوطنية للدراسات لمدرسة الإقتصاد العليا فياتشيسلاف كولومين مدير دائرة البحوث التحليلية والمشاريع لمركز الدراسات "التجارة الدولية والتكامل" أنا تانغاييفا رئيسة قسم الحواجز التعريفية والدخول إلى الأسواق لمركز الدراسات "التجارة الدولية والتكامل" غريغوري فيليكس نائب مدير مؤسسة "روس كونغرس" لأعمال التحليل والخبرات سفيتلانا إيروخينا المشرفة على المشاريع بقسم التحليل والخبرات.

## مقدمة

روسيان للعلم والثقافة)، وذلك في الإسكندرية والقاهرة ، بالإضافة إلى مكتب تجاري. كما تعمل اللجنة الروسية المصرية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني (عقد الاجتماع الأخير الـ 13 للجنة في يونيو 2021) ويعمل كذلك مجلس الأعمال الروسي المصري. وقد حصلت مصر على وضع «الدولة الضيف» في الدورة الخامسة والعشرين لمنتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في عام 2022.

ووفقًا لمعطيات البنك المركزي المصري ، بلغ إجمالي ديون مصر لروسيا في يونيو 2021 مبلغ 703 ملايين دولار (في نهاية عام 2019 بلغ إجمالي ديونها - 458 مليون دولار). وتحتل روسيا المرتبة الثامنة بين الدول الدائنة لمصر. وبحسب السفير الروسي بالقاهرة غيورغي بوريسينكو ، فحسب المعطيات الخاصة بعام 2022 ، تعمل في الأسواق المصرية 470 شركة روسية ، وبلغت استثماراتها زهاء 8 مليارات دولار. ويعود معظم هذه الاستثمارات إلى «روسنفت».

كما يتحدد الدور الاستراتيجي لمصر في السياسة الخارجية لروسيا بموقعها الجغرافي. وبفضل هذا الموقع تنهض مصر بدور بارز كمرکز لوجستي واستثماري مهم. إن الشراكة مع مصر يمكن أن تتيح لروسيا في المستقبل تعزيز مواقعها ليس فقط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بل وكذلك في إفريقيا شبه الاستوائية، التي تتطور علاقاتها مع مصر بشكل مطرد.

منذ أن تولى الرئيس المصري الحالي ، عبد الفتاح السيسي ، منصبه في عام 2014 ، عُقد 12 قمة روسية مصرية ، وبعد بداية الجائحة ، يُجري رئيسا الدولتين بانتظام (مرة كل ستة أشهر) محادثة هاتفية، يناقشان فيها، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية، القضايا الإقليمية، بما في ذلك التسوية السورية ، والأزمات في كل من ليبيا ولبنان.

في 2 مارس 2022 ، في أثناء التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أيد مندوب مصر قرارًا يدين أعمال روسيا في أوكرانيا ، غير انه في 9 مارس

تعتبر مصر شريكًا رئيسيًا لروسيا في إفريقيا والشرق الأوسط على حد سواء، وقد أقامت روسيا اتصالات سياسية وثيقة وتعاونًا تجاريًا واقتصاديًا متبادل النفع مع مصر. تحتل مصر مكانة مهمة في أجندة الاقتصادي الخارجي الروسية ، بما في ذلك كونها اتجاهًا للصادرات غير الخامات وغير الطاقة (المرتبة 11 في عام 2020)، وذلك في مجال الإمدادات الغذائية والمنتجات الهندسية والأسلحة والمعدات العسكرية.

وتعتبر روسيا بالنسبة لمصر شريكا بالغ الأهمية ، يوفر احتياجات البلاد المتزايدة لاستيراد المنتجات الغذائية والحبوب التي تحتاج إليها مصر أمس الحاجة ، ويشكل عنصرًا مهمًا للأمن الإقليمي . إن مواقف البلدين السياسية من الازمات في الشرق الأوسط وإفريقيا تتطابق أو تتقارب.

في الوقت نفسه ، لا يخلو التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين من التناقضات.

إن التعاون الاقتصادي بين البلدين يتطور في العديد من المجالات. فإلى جانب الدور المعروف الذي تنهض به روسيا في إمدادات الحبوب إلى مصر ، يمكن ذكر عدد من المشاريع البالغة الأهمية. فمثلًا، إستثمرت شركة «روسنفت» في تطوير حقل ظهر الذي يُعد الحقل الرئيسي في توريد منظومة الطاق المصرية بالغاز. كما أن شركة «ترانس ماش هولدنغ» فازت بأكبر عقد في تاريخ خطوط السكك الحديدية المصرية، ينص على توريد عربات الركاب بقيمة 1 مليار يورو. وفي الوقت ذاته، تتطلب المشاريع المهمة الأخرى دراسة إضافية، بما في ذلك على مستوى الخبراء.

في 17 أكتوبر 2018 ، تم توقيع إتفاقية الشراكة شاملة والتعاون الإستراتيجي بين روسيا ومصر ، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في يناير 2021. وأصبحت مصر الدولة الثالثة في إفريقيا (بعد الجزائر وجنوب إفريقيا) ، والتي أعلنت روسيا معها «شراكة إستراتيجية».

إن السفارة الروسية في مصر تعمل في القاهرة ، وهناك أيضًا قنصليتان عامتان في كل من الإسكندرية والخرقة. ويعمل في مصر بيتان روسيان (مركزان

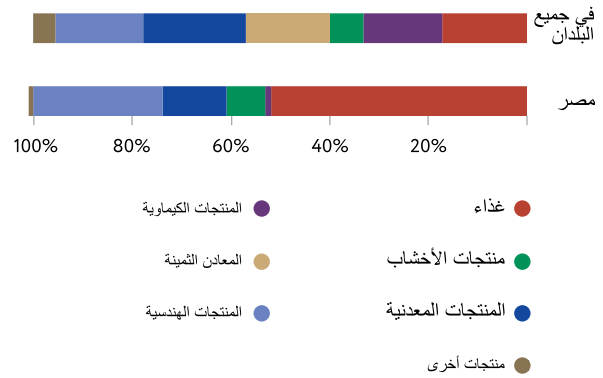
# روسيا ومصر: مسار التعاون

## الاتجاهات الرئيسية للصادرات الروسية غير الأولية غير الطاقية \* في عام 2020

إسم البلد	حصة حجم الصادرات غير الأولية غير الطاقية (مليار دولار)	حصة (%)
بريطانيا	20.2	13.0
الصين	16.3	10.5
كازاخستان	12.3	7.9
بيلاروسيا	9.4	6.1
تركيا	8.2	5.3
هولندا	6.2	4.0
الولايات المتحدة الأمريكية	5.6	3.6
أوزبكستان	4.2	2.7
ألمانيا	4.1	2.6
الهند	4	2.6
مصر	3.8	2.4
أوكرانيا	3.7	2.4
كوريا الجنوبية	3.2	2.1
الجزائر	2.9	1.9
المجموع	155.3	100

\*\*وفقًا لتصنيف السلع المستخدمة في إطار المشروع الوطني "التعاون الدولي والتصدير"، تشمل الصادرات غير الأولية غير الطاقية كلا من المنتجات الهندسية، والمنتجات الصيدلانية، والمواد الكيميائية المنزلية، والملابس، والأحذية والأثاث، ولعب الأطفال، والمنتجات المطبوعة، وكذلك منتجات المحاصيل والمنتجات الغذائية والكيماويات الأساسية والأسمدة والأخشاب واللبن والحجر المعالج ومواد البناء والحديد الزهر والفلوآكس المبرفل والمعادن غير الحديدية والتمنية.

## هيكل سلعى للصادرات الروسية غير الأولية غير الطاقية في عام 2020



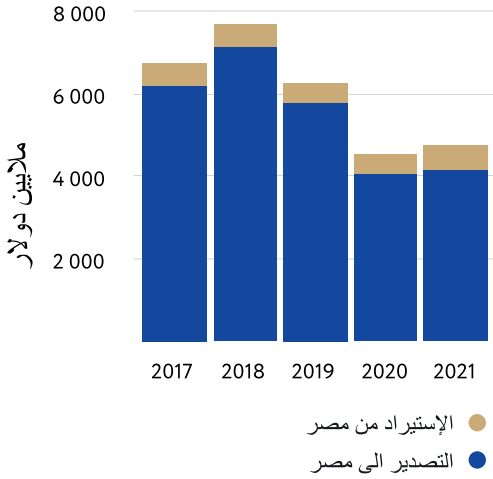
المصدر: مركز الصادرات الروسي، هيئة الجمارك الفيدرالية لروسيا

وجدير بالذكر أن مصر لم تفرض عقوبات إقتصادية على روسيا. وطبقا لموقف إتخذته وزارة الخارجية المصرية، فإن العقوبات الإقتصادية المفروضة خارج أطر المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، تؤثر سلبا على الوضع الإنساني، أما القرار بفرض العقوبات فيجب أن يقوم على مجموعة من المعايير المعترف بها من قبل الجميع والتي تستند الى ميثاق الأمم المتحدة.

2022 ، جرت محادثة هاتفية بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره المصري عبد الفتاح السيسي ، حيث تباحت الطرفان في أثنائها – وسط أجواء بناءة - في سير تنفيذ كبريات المشاريع المشتركة في مجال الطاقة النووية والصناعة ، كما أعربا عن اهتمامهما بمواصلة التعاون الوثيق في قطاعي السياحة والزراعة.

## التجارة بالسلع والخدمات بين روسيا ومصر

التبادل التجاري بين روسيا  
ومصر خلال الأعوام 2017-2021



المصدر: هيئة الجمارك الفيدرالية الروسية

لمعطيات نشرها مركز الصادرات الروسي، المرتبة 11 من حيث حجم هذه الصادرات بين جميع دول العالم (3.8 مليار دولار). ويعود أكثر من نصف هذا الحجم (52%)، إلى الإمدادات الغذائية.

وعلى صعيد التجارة مع مصر، تعمل روسيا كمصدر صاف، حيث يتفوق حجم صادراتها إلى مصر بحوالي 7 مرات على حجم إستيرادها من مصر. وقد بين تحليل الوضع الحالي للدولتين في التجارة الخارجية بينهما، أن روسيا ومصر لهما نفس الأهمية المتبادلة تقريباً كسوقين للمبيعات، لكن هذه الأهمية مختلفة تماماً بالنسبة لهما كموردين. ويعود سبب هذا الاختلاف إلى تشكيلة التدفقات المتبادلة للسلع.

إن المقارنة بين هيكل الصادرات والإستيراد في التجارة بين الدولتين، وفقاً لمجموعات السلع، تشير إلى الطابع المتكامل للتجارة المتبادلة بين روسيا ومصر في قطاع الغذاء، حيث تقوم روسيا بتزويد مصر بالحبوب ومنتجاتها المطحونة، وتستورد من مصر الفواكه والخضروات. وبالنسبة لمجموعات المنتجات الرئيسية الأخرى، ما عدا معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن تفوق الإمدادات الروسية واضح تماماً.

بعد أن وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى ذروته في عام 2018 فيبلغ 7،6 مليار دولار (بزيادة قدرها 14%)، بسبب نمو الصادرات الروسية، ظل حجمه يتقلص باستمرار حتى عام 2020 (حيث وصل إلى 4،5 مليار دولار). ووفقاً لنتائج خاصة بأواخر عام 2021، تزايد حجم التبادل التجاري بنسبة 4% وبلغ 4.8 مليار دولار. ولا تزال مصر أكبر شريك تجاري لروسيا في إفريقيا، حيث تبلغ حصة مصر 30% من مجموع التبادل التجاري بين روسيا وبلدان القارة الإفريقية. وبلغت حصة مصر 0،6% من إجمالي حجم التبادل التجاري مع إفريقيا في عام 2021 (حيث بلغت حصة الصادرات 0،85% والإستيراد 0،17%). أما حصة روسيا في إجمالي حجم التبادل التجاري لمصر، فبلغت 3،7%.

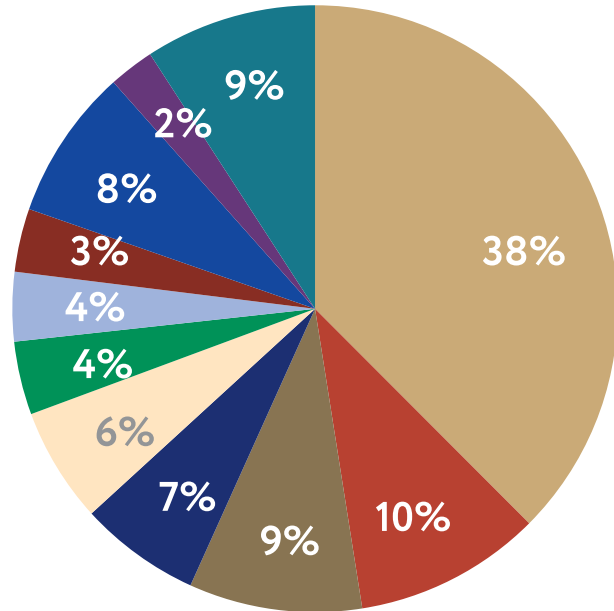
بلغت الصادرات الروسية إلى مصر في عام 2021، وفقاً لمعطيات نشرتها هيئة الجمارك الفيدرالية، 4.2 مليار دولار (4 مليارات دولار في عام 2020، و 5.8 مليار دولار في عام 2019، و 7.1 مليار دولار في عام 2018). وتشكل توريدات الحبوب معظم الصادرات الروسية، حيث تبلغ 37% من إجمالي حجم الصادرات، أما النحاس ومنتجاتها فتبلغ نسبتها 10%، وتبلغ نسبة الأخشاب ومنتجاتها 9% وتبلغ نسبة "البضائع الأخرى" 8%. كما تجاوزت الدهون والزيوت وكذلك المعادن الحديدية نسبة 5% من إجمالي الصادرات. وتتقلص على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، حصة المنتجات الخاصة بفئة "السلع الأخرى" في الصادرات، حيث بلغت في عام 2018، 29%، ولم تبلغ هذه الحصة إلا 8% في عام 2021.

لقد بلغ الإستيراد المصري إلى روسيا في عام 2021 مستوى قياسياً خلال كل تاريخ التجارة الثنائية يُقدر بـ 0.59 مليار دولار، ويتصدر قائمة الإستيراد كل من الفواكه (49%) والخضروات (28%). وتتهض مصر بدور مهم في إمداد روسيا بالبطاطس (58% من مجموع الإستيراد عام 2020). وتحتل مصر تقليدياً المرتبة الثانية بين الدول الإفريقية من حيث حجم الإستيراد الروسي (بعد جنوب إفريقيا).

تمثل مصر اتجاهًا مهمًا في الصادرات الروسية غير النفطية، فقد احتلت مصر في عام 2020، وفقاً

## الهيكل السلعي للصادرات الروسية إلى مصر عام 2021

- منتجات الحبوب والطحن
- المعادن غير الحديدية
- معالجة الأخشاب
- المعادن الحديدية
- منتجات الزيوت والدهون
- معدات السكك الحديدية
- الأجهزة الكهربائية
- الوقود الاحفوري
- الرمز السري
- النقل بالسيارات
- مواد أخرى



المصدر: ITI، هيئة الجمارك الفيدرالية لروسيا.

## تصدير المواد الغذائية

تُعتبر روسيا واحدة من أكبر موردي المواد الغذائية لمصر. فوفقاً لمعطيات البنك الدولي، قامت روسيا بتوريد المواد الغذائية إلى مصر عام 2019، بقيمة 1,65 مليار دولار، ما يمثل 11% من مجموع المواد الغذائية المستوردة إلى مصر. واحتلت روسيا، من حيث حجم التوريدات، المرتبة الثانية بعد البرازيل (2.1 مليار دولار)، واحتلت أوكرانيا المرتبة الثالثة (1.6 مليار دولار)، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الرابعة (0.9 مليار دولار). وتُعد مصر، إلى جانب الصين وتركيا وكازاخستان وبيلاروسيا وإيران، المستورد الرئيسي للغذاء الروسي. إن المحاصيل الغذائية الرئيسية التي قدمتها روسيا لمصر في عام 2021 هي القمح والميسلين (1.5 مليار دولار)، وزيت دوار الشمس (200 مليون دولار)، وزيت الصويا (58 مليون دولار)، والبقوليات (13 مليون دولار).

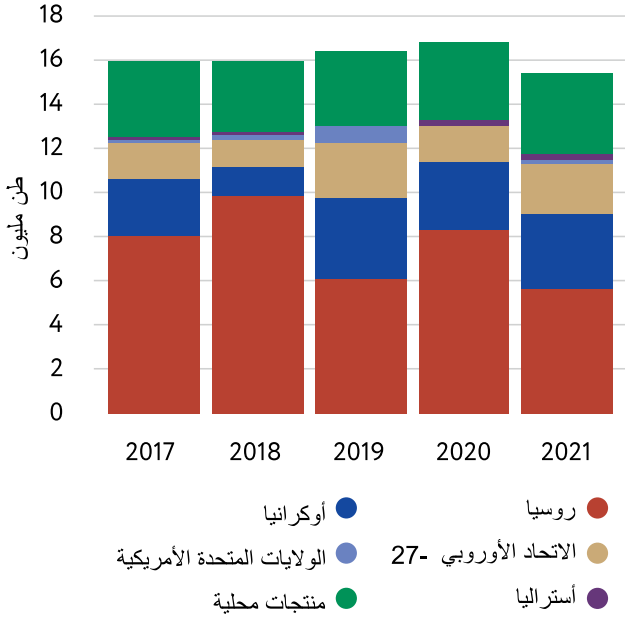
## الحبوب

في الفترة من يوليو 2020 إلى فبراير 2021، استوردت مصر 13.2 مليون طن من القمح، منها 7.6 مليون طن من روسيا و 1.9 مليون طن من أوكرانيا و 0.3 مليون طن من الاتحاد الأوروبي.

إن الفرص المحدودة لزيادة الإنتاج المحلي على خلفية النمو السكاني، تجبر الحكومة المصرية على اتخاذ تدابير للحد من المخاطر الناجمة عن الاعتماد على إستيراد القمح من روسيا، وبالدرجة الأولى، القمح. إن إستيراد القمح لن يتقلص على الأرجح، خلال السنوات العشر القادمة، وأغلب الظن أنه سيزداد. وسيظل التقليل من المخاطر إلى مستوى مقبول، وضمن الأمن الغذائي، أهم محركين لسياسة مصر خلال السنوات العشر القادمة.



## مصادر رئيسية لإستيراد القمح الى مصر



المصدر : Trade Data Monitor , USDA

تقع مرافق الإنتاج للموردين الرئيسيين لزيت دوار الشمس الى مصر ، وفقا لمعطيات هيئة الجمارك الفيدرالية ، في روستوف (تقدر التوريدات الى مصر بـ 95 مليون دولار) وبلغورود (65 مليون دولار). وفي مدينة أليكسييفكا بمقاطعة بيلغورود، تقع وحدة إنتاجية لشركة "إيفكو" ، ويقع في مقاطعة روستوف عدد من معامل الزيوت والدهون ، بما فيها معمل "أستون".

وبغية الحفاظ على حصة من السوق من قبل الموردين الروس ودخولهم الى الأسواق الإقليمية، يمكن توطيد التعبئة والتغليف على أرض مصر (عند نقل الزيت بالناقلات). في المستقبل ، يمكن زيادة حجم التوريدات بواسطة نقل هذه المنتجات إلى أسواق شمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى دول المشرق العربي.

وإنطلاقا من إستحالة خفض الإستيراد، حسب تقييمات الخبراء ستركز الدولة المصرية (بالإضافة إلى كبار المشغلين من القطاع الخاص) ، في تعاملها مع مسألة ضمان الأمن الغذائي، على تكوين احتياطات استراتيجية طويلة الأجل للحبوب داخل البلاد ، وعلى زيادة حجم وجودة صوامع الحبوب المتاحة. إن المهمة الأساسية التي سيتم حلها في هذا الإطار ، ستتمثل في التقليل من الاعتماد على تقلبات الأسعار ، ومواجهة التواطؤ في تحديد الأسعار من قبل التجار، وكذلك في منع إمكانية التلاعب السياسي بالإمدادات من خلال العقوبات والحصار وما إلى ذلك.

إن صوامع الحبوب الموجودة ما زالت تسمح للحكومة المصرية بتجنب حدوث الأزمة في سوق الحبوب والناجمة عن اندلاع الأعمال القتالية في أوكرانيا. يؤكد الوضع الحالي للسوق مرة أخرى على أهمية إنشاء صوامع إضافية لتخزين الحبوب ، ويمكن تنفيذ مثل هذه المهمة بالتعاون بين روسيا ومصر، حيث أن روسيا مهتمة بإنشاء مثل هذه الصوامع على أراضي الدول الودية لتنظيم الإمدادات إلى الدول الأفريقية الأخرى. اما بالنسبة لمصر، فإن ذلك سيعزز أمنها الغذائي ويوطد مكانتها كمركز تجاري إقليمي.

كما أنه سيتعين على روسيا ومصر إيجاد حلول أمثل للمشاكل المالية والفنية واللوجستية التي إصطدمتا بها بعد فرض العقوبات على روسيا.

## الزيوت

تزايد إستيراد مصر لزيت دوار الشمس خلال الفترة 2016-2019 ، حسب معطيات منظمة الفاو ، بثلاث مرات "عينيا"، أي من 120 ألف طن إلى 355 ألف طن. وفي عام 2020 ، استوردت مصر 327 ألف طن من زيت دوار الشمس الخام و159 ألف طن طحين ومستخلص دوار الشمس. وتعد روسيا أكبر مورد لزيت دوار الشمس الخام إلى مصر بحصة تزيد عن 60% (يوجد بين الموردين الرئيسيين الآخرين كل من الأرجنتين وأوكرانيا) ، وهي أيضا واحدة من أكبر الموردين الأربعة لدوار الشمس المستخلص والمطحون.

## سلع أخرى

نظرًا للخصائص الهيكلية للتدفقات التجارية ، يتضح أن قيمة "غياب الحرية" في التجارة بالنسبة لمصر أعلى بكثير منها بالنسبة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، حيث يجري الآن إدخال مواد التصدير الرئيسية للاتحاد (الحبوب، والأخشاب، والمحاصيل الزيتية) إلى مصر معفاة من الرسوم الجمركية وذلك في إطار "نظام الدولة الأولى بالرعاية"، في حين أن جميع مواد الإستيراد من مصر تقريبًا، تخضع للرسوم بشتى أحجامها في إطار التعريف المطبقة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

ووفقًا لنتائج عام 2021 ، فإن 63٪ من قيمة توريدات الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلى مصر، كانت تعود إلى السلع المعفاة من رسوم الاستيراد، بينما بلغ إستيراد السلع والمواد المعفاة من الرسوم أقل من 1% ، فيما يتعلق التوريدات المصرية إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وجدير بالذكر أن مُصدري دول الإتحاد الأوراسي، في ظل بقاء الرسوم الجمركية ، يتحملون نفقات سنوية تصل إلى 68 مليون دولار، أما والمُصدرون المصريون فيتحملون نفقات تصل إلى 40 مليون دولار.

إن الإتفاق على المستويات المسموح بها لتحرير التعريفات، وكثافته، وكذلك محتوى الإعفاءات من منطقة التجارة الحرة، سيسمح بتوسيع وزيادة حجم التجارة بين الطرفين. فوفقًا لتقييم ناصر حامد ، المندوب المفوض للتجارة في سفارة مصر في روسيا ، يمكن مضاعفة حجم الصادرات المصرية إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في أقرب وقت (بعد دخول اتفاقية مناطق التجارة الحرة حيز التنفيذ).

## تجارة الخدمات

ارتفع في عام 2021 بشكل ملحوظ حجم التبادل التجاري بين روسيا ومصر في قطاع الخدمات، وذلك بعد استئناف الرحلات الجوية بين البلدين، وبلغ، وفقًا للمعطيات البنك المركزي للاتحاد الروسي، في 2021 ، 888 مليون دولار (مقابل 156 مليونًا لعام 2020 بأكمله، و 215 مليون لعام 2019). وبلغ استيراد الخدمات إلى روسيا (في قطاع السياحة بشكل أساسي)، 662 مليون دولار ، فيما بلغ التصدير (قطاع الهندسة والطب والتعليم) إلى مصر 226 مليون دولار. وتحتل مصر المرتبة الـ10 بين كل البلدان من حيث إستيراد خدمات التعليم من روسيا، حيث بلغ حجم هذا النوع من الإستيراد 10,9 مليون دولار خلال الأرباع الثلاثة من عام 2021 (وللمقارنة بلغ هذا المؤشر بالنسبة للصين 12 مليون دولار).

هناك عدد من فئات المنتجات التي لا تزال غير قادرة على المنافسة في السوق المصري بسبب غياب اتفاق بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومصر بشأن مناطق التجارة الحرة. وفي ديسمبر 2017 ، خلال زيارة العمل التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مصر ، اتفق الطرفان على تفعيل التعاون في هذا المجال. وجرت الجولة الأخيرة في دورة عام 2021 لمنندى سانت بطرسبرغ الإقتصادي الدولي.

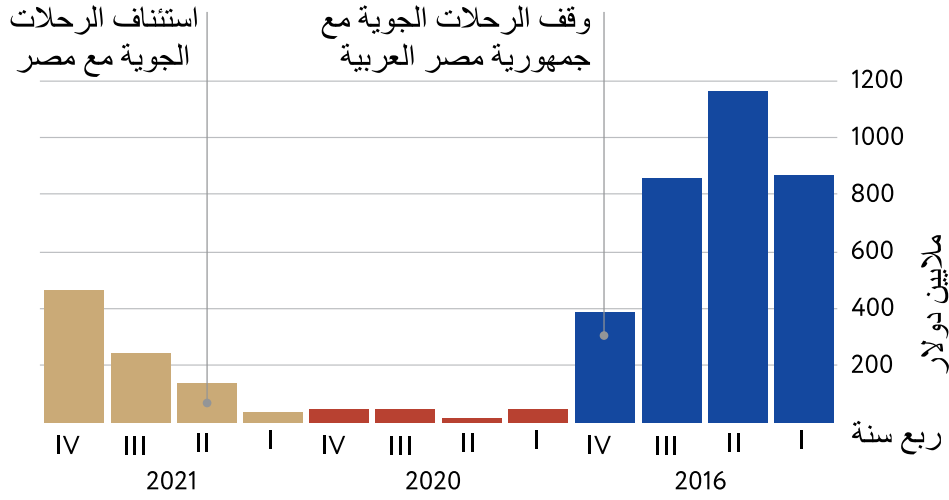
بالإضافة إلى ذلك ، ووفقًا لمعطيات المركز الفيدرالي لتنمية صادرات منتجات الصناعات الزراعية التابع لوزارة الزراعة الروسية ، فإن السوق المصري مغلق أمام عدد من السلع الروسية ، بما في ذلك فول الصويا (حيث تُقدر مبيعاته في السوق بـ 1.6 مليار دولار سنويًا). وثمة بين المحاصل الواعدة، كل من الذرة وزيت فول الصويا ومنتجات اللحوم، بما في ذلك لحوم البقر ومنتجات الألبان والأسماك التي تشتريها مصر في السوق العالمية.

## دور تحرير الرسوم الجمركية في التجارة المتبادلة بين المجموعة الاقتصادية الأوراسية ومصر

منذ ديسمبر 2017 ، وبناء على قرار المجلس الاقتصادي الأوراسي الأعلى بتاريخ 29 ديسمبر 2016، دخلت الهيئة الاقتصادية الأوراسية المباحثات بشأن منطقة التجارة الحرة مع مصر. وقد جرت الجولة الأولى من المباحثات في يناير 2019 أما الجولة الرابعة والأخيرة حتى الآن، فإنها جرت في يونيو 2021. وتم تحديد عدد من الاتفاقات في مجال تيسير التجارة ، والتعاون الجمركي ، وقواعد منشأ البضائع ، فضلا عن إزالة الحواجز الفنية في التجارة. ويركز الطرفان بشكل خاص على التعاون الصناعي ، ولا سيما في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

ومع ذلك فإن المهمة الرئيسية لإنشاء مناطق التجارة الحرة ما زالت تتمثل في التحرر من رسوم الاستيراد. ويخضع حوالي 90٪ من السلع الموردة للرسوم الجمركية على الإستيراد. ويسعى الطرفان في أثناء المباحثات الخاصة بإنشاء منطقة التجارة الحرة لخفض هذه النسبة تدريجياً إلى أن تبلغ 5٪ وذلك بهدف الحفاظ على الحماية، فيما يتعلق بالسلع الحساسة بشكل خاص.

## حجم تجارة الخدمات بين مصر وروسيا في 2016 و 2020 و 2021



المصدر: البنك المركزي الروسي

## السياحة

مواطن روسي في السنة، وذلك قبل تعليق الرحلات الجوية المباشرة إلى مصر جراء تحطم طائرة تابعة لشركة "كوغاليم أفياء" للخطوط الجوية الروسية في 31 أكتوبر 2015 نتيجة العملية الإرهابية.

ووفقاً لإحصاءات البنك المركزي لروسيا الاتحادية، شغل قطاع السياحة حتى عام 2016 ما يصل إلى 95% من حجم تجارة الخدمات بين روسيا ومصر. في عام 2015، قُدر حجم التجارة بالخدمات بـ 2.9 مليار دولار، حيث بلغ حجم الإستيراد 2.8 مليار دولار من هذا المبلغ، وفي عام 2016، وبعد إغلاق الرحلات المباشرة، انخفض هذا المؤشر إلى 20.5 مليون دولار. وجراء مغادرة روسيا سوق السياحة، خسرت مصر عام 2017 حوالي 3.1 مليون سائح و 2.5 مليار دولار من الدخل، حيث تصدر السياح الروس في عام 2015 التصنيف من حيث متوسط النفقات.

بالنسبة لمصر، تنهض السياحة الوافدة من روسيا بدور مهم في دعم هذا القطاع. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان كذلك، وضع ودراسة طرق من شأنها أن تتيح إعتبار قطاع السياحة بمثابة "مساهمة" من قبل روسيا في مجال التجارة الثنائية بالخدمات، حيث تصح المقارنة بين هذه المساهمة وبين صادرات البضائع الروسية.

ثمة رحلات جوية منتظمة بين روسيا ومصر، حيث تقوم شركة "إيروفلوت" برحلة من سوتشي إلى القاهرة ومن القاهرة إلى سوتشي (الرحلة رقم SU 6769 والرحلة رقم SU 6770) وكذلك مصر للطيران (الرحلة رقم MS 729 والرحلة رقم MS 730) وفي 8 يوليو 2021، بموجب مرسوم رئيس الاتحاد الروسي (رقم 411 بتاريخ 8 يوليو 2021)، تم إلغاء المرسوم (رقم 553 لسنة 2015) الذي قضى بحظر رحلات شركات الطيران الروسية إلى المنتجعات والمصايف المصرية. وفي الشتاء لعامي 2021/2022 قامت بالرحلات المستأجرة إلى كل من الغردقة وشرم الشيخ كل من "خطوط الأورال الجوية" و"يامال"، و"Red Wings و Smart Avia و iFly"، و"Azur Air و S7" وفي 28 مايو 2022 تم استئناف الرحلات المستأجرة مع مصر، التي كانت قد توقفت من جديد في أوائل مارس 2022 بسبب القيود الناجمة عن العقوبات المفروضة على صناعة الطيران الروسية.

ووفقاً لوزارة الخارجية الروسية، سُجل في مصر حوالي 400 شركة بمشاركة أفراد وكيانات روسية، وتخصص 85% من هذه الشركات في تقديم خدمات إلى قطاع السياحة الوافدة. وكانت مصر قد استقبلت ما يربو على ثلاثة ملايين

## التعاون في قطاع الطاقة

إن صاحب الطلب لهذا المشروع هو الحكومة المصرية التي تمثلها هيئة محطات الطاقة النووية (Nuclear Power Plants Authority, NPPA) وبعد استكمال البناء ، ستدير NPPA محطة الطاقة النووية. اما «روس اتوم» فإنها المقاول العام للمشروع . كما أن الهيئة التنظيمية النووية في مصر والمسؤولة عن إصدار الترخيص هي الهيئة المصرية للرقابة النووية والإشعاعي (Egyptian Nuclear and Radiological Regulatory Authority (ENRRA).

في 19 نوفمبر 2015 وقعت روسيا ومصر اتفاقية حكومية مشتركة لبناء محطة الضبعة للطاقة النووية. وفي 31 ديسمبر 2016 تم إبرام عقد EPC (للمسوحات الهندسية واللوجستيات والبناء) لمحطة الطاقة النووية. وفي ديسمبر 2017 وقع رئيس «روساتوم» ألكسي ليخاتشوف ووزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري محمد شاكر المرقبي في القاهرة، وثنق بشأن دخول العقود التجارية الخاصة ببناء المحطة حيز التنفيذ.

وتقدر التكلفة الإجمالية لمشروع البناء بنحو 30 مليار دولار، منها 25 مليار دولار عبارة عن قرض قدمته روسيا، حيث لم يتم تحديد مصادره بعد. ووفقاً لوزير المالية في الاتحاد الروسي أنطون سيلوانوف يمكن أن تُستخدم لهذا الهدف، أموال صندوق الرفاه الوطني. ومع ذلك ، وفقاً لقواعد الاستثمار التي وضعها الصندوق، يجب أن يكون للبلدان التي يتم استثمار الأموال فيها تصنيف لا يقل عن فئة «AA-» حسب وكالات التصنيف Fitch أو S&P أو ألا يقل عن فئة Aa3 وفقاً لتصنيف وكالة Moody's اما مصر فإن تصنيفها أقل.

لقد حدد فلاديمير بوتين شروط القرض المحتملة في أكتوبر 2018 في اجتماع نادي فالداي للنقاش في سوتشي قائلا: «إننا نباشر في إنشاء محطة للطاقة النووية، كما تعلمون، على أساس قرض روسي بمبلغ 25 مليار دولار. وهذا قرض جيد وبسعر فائدة لا يُستهان به. وسيبدأ سداد القرض، في رأيي، اعتباراً من عام 2029. إن هذه الشروط جيدة ميسرة».

وفقاً للعقود الموقعة ستقوم «روساتوم» بتوريد الوقود النووي الروسي لكامل دورة عمل المحطة، حيث يمكن

تاريخياً ، يُعد قطاع الطاقة ، إلى جانب التعاون العسكري الفني والغذاء ، أكثر مجالات التعاون الروسي المصري نشاطاً. وتقوم روسيا بتصدير موارد الطاقة (141 مليون دولار في عام 2021 ، حيث تشكل المنتجات النفطية معظم الصادرات) ويمثلها عدد من الشركات العاملة في قطاع الطاقة المصري. ويشارك عدد من الشركات الروسية، منها «زاروبيجنت» و«لوك اويل» و«روسنفت» ، في مشاريع استكشاف وإنتاج الهيدروكربونات، كما تراكمت لدى شركة «نوفاتيك» خبرة في هذا القطاع. وتُجري شركات مجموعة «روساتوم» الإستعدادات لبدء بناء محطات الطاقة النووية ، وتبدي شركة «روس سيتي» اهتماماً ببناء وتحديث مرافق شبكة الطاقة المصرية. اما الشركات التابعة لمجموعة «غازبروم» فتمثل في أعمال التوريد بالوقود، حيث تقوم شركة غازبروم أير» بتعبئة الطائرات بالوقود في مطاري الغردقة وشرم الشيخ ، وتقوم شركة Gazprom Marine Lubricants بتزويد السفن بالوقود في 7 موانئ مصرية وتقوم شركة «غازبروم نفت – الزيوت» بتوريد الزيوت ومواد التشحيم والسوائل التقنية الى مصر. وقامت شركة «روسنفت» بتوريد الغاز الطبيعي ومشتقات النفط والغاز المسال بشروط التسليم الفوري وقامت كذلك ببيع النفط المصري.

## الاعداد لإنشاء محطة الضبعة النووية

قد يصبح بناء أول محطة للطاقة النووية في مصر من قبل الخبراء الروس، المشروع المشترك الأوسع نطاقاً في قطاع الطاقة .

ويتضمن مشروع الضبعة إنشاء محطة للطاقة النووية في شمال غربي مصر على ساحل البحر الأبيض المتوسط (محافظة مطروح) تتكون من أربعة مفاعلات من طراز «في في آر 1200-». و من المقرر الانتهاء من إنشاء جميع الوحدات الأربع بحلول عامي 2028-2029. لقد تم مرارا تأجيل قرار الهيئة المعنية بشأن إصدار ترخيص لبدء اعمال البناء. والآن، وفقاً لتصريح أدلى به مؤخراً، رئيس «روساتوم» ألكسي ليخاتشوف، من المتوقع ان يتم إتخاذ القرار في عام 2022.

أعمال البناء. ومع ذلك ، ففي أواخر أغسطس 2020 ، بات معروفاً أن إصدار ترخيص تم تأجيله، وفقاً للصحيفة الصادرة عن مجموعة «روساتوم» الحكومية ، أفاد أمدد الوكيل بأنه من المتوقع إصدار ترخيص لبناء الوحدة الأولى لمحطة الضبعة من قبل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية ، في النصف الثاني من عام 2021. في عام 2021 تم تأجيل موعد الحصول على الترخيص مرة أخرى الى عام 2022.

بحلول صيف عام 2021 إستكملت هيئة الطاقة النووية المصرية إنشاء البنية التحتية والمباني السكنية للعمال وكذلك تدعيم الكورنيش بالقرب من المحطة وانتهت المرحلة الأولى من عملية تسوية أرض الساحة في إطار التحضير لبناء محطة الطاقة النووية.

في بداية يوليو 2021 أفادت هيئة الطاقة النووية المصرية أنها قدمت جميع الأوراق المطلوبة الى هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية للحصول على إذن لبدء إنشاء أول وحدتين من محطة الضبعة . وفي يناير 2022 تم تسليم حزمة للمستندات الخاصة بالمربعين 3 و 4. وفي 1 يونيو 2022 قال ألكسندر لوكشين ، النائب الأول للمدير العام للطاقة النووية لـ«روساتوم»، في حديث أدلى به لوكالة تاس، إنه من المقرر أن يبدأ إنشاء محطة الضبعة في النصف الأول من يوليو من هذا العام.

حتى الآن تسير عملية التحضير للبناء بوتيرة مماثلة للمشاريع الأجنبية الأخرى لشركة «روساتوم» وبلغت الفترة الفاصلة بين اتفاقية خاصة بمحطة «ربور» (بنغلاديش) والحصول على رخصة البناء حوالي 7 سنوات (2011-2017) وبلغت هذه الفترة في محطة أكويو (تركيا) 8 سنوات (2010 -) 2017. وهكذا، ففي حالة التوصل الى نتيجة إيجابية يمكن توقع إتخاذ قرار بشأن إنشاء المحطة في 2022-2023.

في حالة البداية الناجحة لبناء المحطة يمكن استخدام الخبرة المتراكمة اثناء التفاعل مع الهيئات الحكومية المصرية والعمل في ظروف الولاية القضائية المحلية، وذلك بهدف دخول السوق المصري من قبل شركات أخرى من مجموعة «روساتوم» ومنها على سبيل المثال ، شركة «روساتوم هالت كآ»، التي قد تبدي إهتماما بإنشاء وتطوير صناعة الأدوية الإشعاعية وتنظيم إنتاج الأدوية في مصر على أساس التقنيات والنظائر الروسية.

أن تصل التكلفة الإجمالية لعقد الوقود إلى 15 مليار دولار. وستقوم الشركة الحكومية أيضاً ببناء مستودع لتخزين الوقود النووي المستهلك، وتدريب الموظفين وتقديم الدعم في تشغيل وخدمة المحطة خلال السنوات العشر الأولى من عملها. وسيتم تدريب عمال المحطة في كل من روسيا ومصر ، في عام 2019 بدأ تدريب الخبراء في التشغيل والصيانة في موقع محطة لينينغراد النووية، وفي عام 2020 بدأ في محطة «كورسك 2-» النووية تدريب الخبراء في مراقبة أعمال البناء.

عينت «روساتوم» شركة «روساتوم أوفيرسيز» متكاملًا لمشروع الضبعة كما تم تعيين شركة «أتوم ستروي إكسبورت» مقاولًا عام وتم تعيين شركة «أتوم بروبيكت» مصمماً عاماً ( كلتاها جزء من القسم الهندسي لشركة «روساتوم» ). وتم تعيين غريغوري سوسنين لمنصب نائب الرئيس و مدير مشروع إنشاء محطة الضبعة. ووفقاً لموقع المشتريات العامة للشركة بلغ حجم العقد بين «أتوم ستروي إكسبورت» و «أتوم بروبيكت» لتصميم المحطة 36 مليار روبل. وسيتم إعداد الوثائق الكاملة الخاصة بالمرحلة الأولى (الوحدتان الأولى والثانية) من المحطة بحلول عام 2026 ، اما وثائق المرحلة الثانية (الوحدتان الثالثة والرابعة) فسيتم إعدادها بحلول عام 2027.

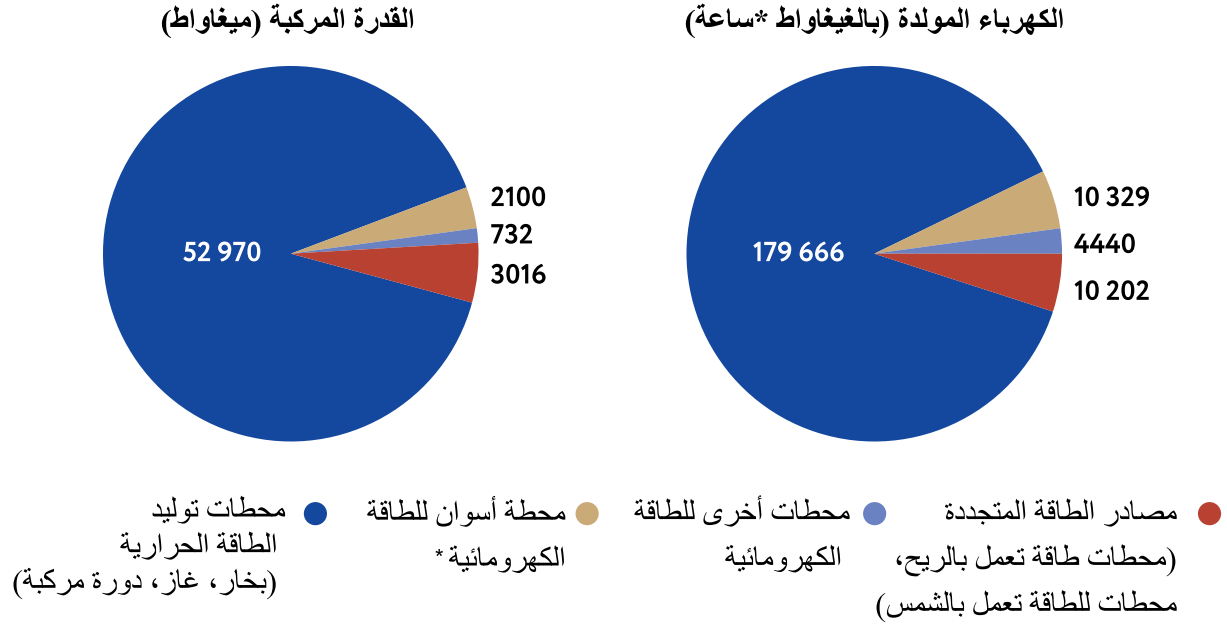
في 2019-2017 ابرمت الشركات التي تعتبر جزءاً من «روساتوم» عقوداً لبناء مستودع لتخزين الوقود النووي المستهلك وتوريد المعدات لقاعة التوربينات وأدوات التمرين الرياضية للعاملين في المحطة. و في فبراير 2020 وقعت شركة «روساتوم» أولى العقود مع الشركات المصرية بشأن أعمال المقاوله في المحطة.

في أبريل 2019 تم تفتيش موقع إنشاء محطة الطاقة النووية من قبل الهيئة المصرية للرقابة النووية والإشعاعية.

في أكتوبر 2019 وعلى هامش «أسبوع الطاقة الروسي»، قال رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للطاقة النووية ، أمدد الوكيل ، إن القاهرة تتوقع الحصول على ترخيص لبناء أول وحدة لمحطة الطاقة النووية بحلول منتصف عام 2020 ، بعد ذلك ستبدأ



## توليد الكهرباء في مصر للعام المالي 2020-2021



## سياق

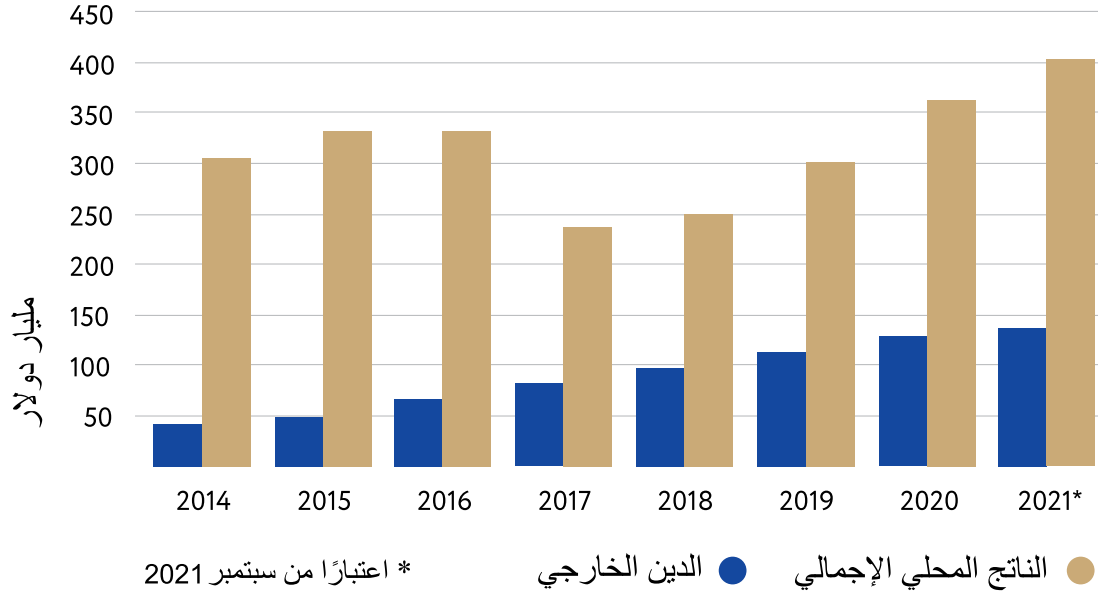
و 1.5 غيغاواط من مصادر الطاقة المتجددة والتي لم تشكل احتياطياً كبيراً من قدرات التوليد فحسب، بل اتاحت إستبدال المحطات القديمة التي تم إيقاف تشغيلها.

وفي غضون ذلك لم يتزايد توليد الكهرباء بشكل ملحوظ حيث بلغ 197 تيراواط/ ساعة في عام 2020 مقابل 182 تيراواط/ ساعة في عام 2016 (199.8 تيراواط/ ساعة في عام 2019) ذلك ان معظم المحطات الجديدة لا تعمل بكامل طاقتها بل تؤدي دور محطات الاحتياط وهي جاهزة للتعويض عن نمو الطلب على الكهرباء في المستقبل. لقد أتاح تحديث مجمع الوقود والطاقة في مصر تخفيض استهلاك الوقود. فمثلا مع نمو التوليد أمكن تخفيض استهلاك الوقود (يُقدر باطنان المكافئ النفطي)، ففيما بلغ استهلاك الوقود 36 مليون طن في عام 2016 وبلغ 34.8 مليون طن في عام 2019 و 32.1 مليون طن في عام 2021. وقد تم تحقيق ذلك من خلال التقليل من استهلاك المنتجات البترولية وتشغيل محطات الطاقة الكهروحرارية الحديثة التي تعمل بالغاز وزيادة توليد الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة (8.6 تيراوات في الساعة في عام 2020). باربع مرات.

تبلغ القدرة المركبة لقطاع الكهرباء في مصر وفقاً للوضع القائم عام 2020، 59.5 غيغاواط (58.3 غيغاواط في 2019)، منها 53.7 غيغاواط هي محطات توليد الطاقة الحرارية (غاز، بخار، دورة مركبة)، 2.8 غيغاواط هي المحطات الكهرومائية، 1.1 غيغاواط هي المحطات العاملة بالرياح و 1.1 غيغاواط هي المحطات العاملة بالشمس.

في 2015-2016 عندما وقعت مصر اتفاقية حكومية دولية بشأن بناء محطة للطاقة النووية، كان الوضع في مجمع الطاقة الكهربائية في البلاد مختلفاً بشكل كبير عن الوضع الحالي. فقد بلغت القدرة المركبة لمجمع محطة الطاقة بالكامل 38.9 غيغاواط، مع بلوغ الطلب ذروته بـ 29.2 غيغاواط. بحلول عام 2021، وتزايدت القدرة المركبة فبلغت 59.5 غيغاواط مع بلوغ الطلب ذروته بـ 32 غيغاواط. وتم تحقيق الزيادة في القدرة المركبة نتيجة تشغيل ما يقرب من 20 غيغاواط من محطات الطاقة مع توربينات الدورة المركبة و 2.5 غيغاواط من محطات الطاقة مع التوربينات البخارية

## الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية لمصر 2014-2021



المصدر: البنك المركزي المصري، صندوق النقد الدولي

16.5 غيغوات من القدرات (لقد تم الحصول على متوسط عامل سعة المحطة 45 %، على أساس تحليل تشغيل المحطات الكهروحرارية الجديدة في مصر باستخدام توربينات الدورة المركبة) ما سيزيد بشكل كبير من الطلب على الغاز في السوق المحلية. في الوقت الحالي يحتاج توليد الغاز إلى 33 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا. وتجدر الإشارة إلى إنعدام مشروعات واعدة تضاهي، من حيث حجم الإنتاج، حفل ظهر (أدى إطلاقه، إلى حد كبير، إلى خروج مصر من أزمة الطاقة)، فضلاً عن خطط الحكومة المصرية لتحويل معظم السيارات إلى استخدام وقود الغاز الطبيعي وزيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال.

إن مصر تبدي اهتمامًا بتنوع هيكل ميزان الطاقة، ذلك أن 89% (53 غيغواط من أصل 58.8 غيغواط) من السعة المحددة لمحطات توليد الكهرباء في البلاد تعود إلى الهيدروكربونات (الغاز بشكل أساسي وكذلك زيت الوقود) ويمكن أن يساعد تشغيل محطة للطاقة النووية مصر على تحرير المزيد من الغاز لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وبالتالي، فإن ظهور محطة الطاقة النووية بحلول نهاية العقد يتماشى مع تطور قطاع الطاقة المصري وسيسمح

لقد أتاح تجديد معدات محطات توليد الكهرباء وبناء وحدات جديدة في إطار الخطة الخمسية السابعة (2012-2017)، للشركة القابضة المصرية للكهرباء (Egyptian Elec-EEHC) بالتخلي عن بناء وحدات جديدة في إطار الخطة الخمسية الثامنة (2017-2022). وتتضمن الخطة الخمسية التاسعة (2022-2027) إنشاء محطتين للطاقة الكهروحرارية بطاقة إجمالية قدرها 4.7 غيغوات. ولكن هذه الخطط قد تتغير كما يمكن أن يتم تأجيل مواعيد الإنشاء بسبب ركود سوق الكهرباء الناجم عن جائحة كورونا.

ووفقًا لتوقعات ما قبل الجائحة سيبلغ معدل نمو استهلاك الكهرباء في مصر في العقد القادم حوالي 3% سنويًا، وهكذا فبحلول نهاية العقد ستكون هناك حاجة إلى توليد حوالي 265 تيراواط\* ساعة لتلبية الطلب. في حالة إطلاق 4 وحدات من محطة الضبعة للطاقة النووية سيكون التوليد السنوي للكهرباء فيها (بعامل قدرة عالية بنسبة 83%) حوالي 35 تيراواط\* ساعة.

سيطلب التعويض عن زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية من خلال توليد الغاز حصراً تشغيل ما لا يقل عن

## انتاج الغاز في حقل ظهر

في أكتوبر 2017 أكملت شركة "روسنفت" صفقة إقتناء حصة 30% من شركة ENI في مشروع تطوير حقل ظهر على جرف البحر الأبيض المتوسط، مصر. وتبلغ حصة شركة "روسنفت" في الإنتاج التجاري 17%.

تم اكتشاف حقل ظهر (Zohr) للغاز في امتياز الشروق (Shorouk) من قبل شركة ENI الإيطالية في عام 2015 على الجرف المصري للبحر الأبيض المتوسط. وتبلغ مساحة الحقل 231 كيلومترا مربعا. ووفقا لتقييمات المشغل يبلغ احتياطي الغاز في الحقل أكثر من 850 مليار متر مكعب. ووفقا لبيان أصدرته ENI، يُعد حقل ظهر أكبر حقل غاز في مصر. وتشمل البنية التحتية لحقل ظهر 8 خطوط من معدات معالجة الغاز ("الجميل") وخطين لنقل الغاز. ويشارك المشروع كل من ENI (مشغل المشروع، 50%)، "روسنفت" (30%)، BP (10%)، و"مبادلة" (10%) (Mubadala).

في ديسمبر 2016 وافقت "روس نفت" و ENI على شراء ما يصل إلى 35% (بما في ذلك خيار 5%) في اتفاقية امتياز لتطوير حقل ظهر. في الوقت نفسه أعلنت الشركة أنه بحلول عام 2020 تخطط لاستثمار 4.5 مليار دولار في تطوير حقل ظهر. وفي نوفمبر 2016 انضمت BP أيضاً إلى المشروع، حيث اشترت حصة 10% من ENI مقابل 375 مليون دولار (باستثناء التعويض عن تكاليف إقتناء الأصول).

إن "روسنفت" لم تحقق خيار 5% ويعود أحد أسباب ذلك، على الأرجح، إلى فرض العقوبات الأمريكية الجديدة على روسيا في صيف عام 2017. فمثلا، فُرض الحظر على توريد واستخدام التقنيات التي طورتها الولايات المتحدة للتنقيب والإنتاج في المياه العميقة في المشاريع الدولية، فيما إذا كانت بعض الشركات النفطية والغازية الروسية، بما فيها "روسنفت"، تمتلك حصة تزيد عن 33%.

في أوائل أكتوبر 2017 أبرمت "روسنفت" وشركة ENI صفقة لإقتناء 30% بموجب اتفاقية الامتياز. وبلغت قيمة الحصة التي تم الحصول عليها 1.1 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لبيان صحفي صادر عن "روسنفت" في أكتوبر 2017 وتقرير ENI السنوي لعام 2017، تعهدت الشركة بدفع 450 مليون دولار من تكاليف إقتناء الأصول لعام 2016 لـ ENI. وتوضح البيانات المالية لـ "روس نفت" لعام 2018، أن

له بتتويج رصيد طاقته وإطلاق كميات إضافية من الغاز وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وإطلاقا من الفائض المتكون الآن لقدرات التوليد، فإن تشغيل محطة الطاقة النووية قبل 2029-2030. يبدو غير ذي جدوى.

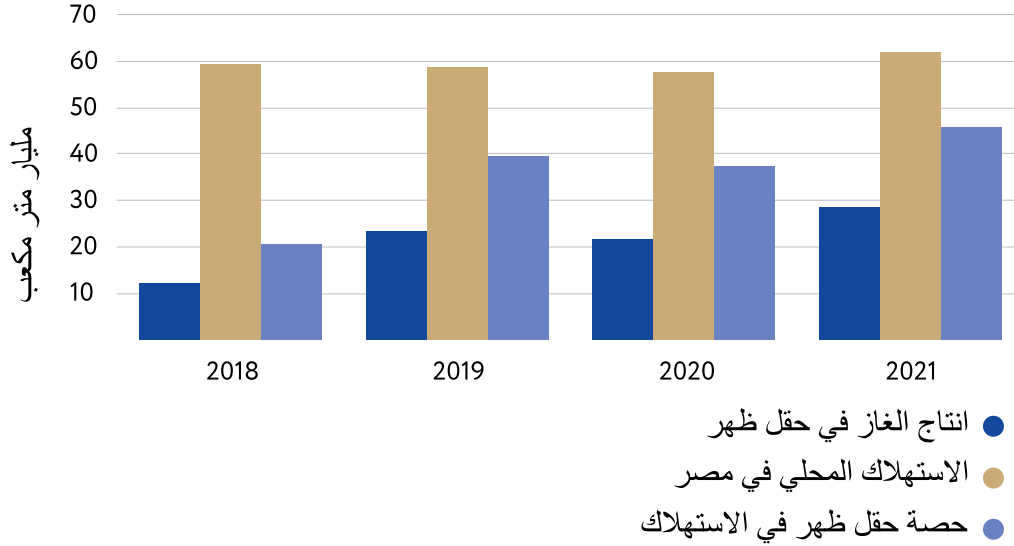
يجب أن يتمشى تنفيذ مشروع إنشاء محطة الطاقة النووية مع استراتيجية مصر الهادفة إلى إنشاء مركز إقليمي للطاقة في البلاد. ويمكن للشركات الروسية (بما في ذلك شركة «روس سيتي» التي تبدي إهتمامها بالسوق المصري) دعم خطط مصر لبناء وصلات ربط جديدة تسمح بتنظيم أو توسيع تصدير الطاقة الكهربائية إلى الدول المجاورة. فوفقا للوضع القائم في فبراير 2022، تم توصيل شبكة الطاقة المصرية بشبكتي الطاقة في ليبيا والأردن ويجري إنشاء خط ربط كهربائي بشبه الجزيرة العربية. وتجري دراسة إمكانية مد خط نقل الكهرباء إلى السودان والإمارات العربية المتحدة، فضلا عن توسيع قدرات نقل الكهرباء إلى ليبيا. كما يمكن أن تهدف جهود روسيا إلى التخلي عن مشروع مد الكابل البحري إلى أوروبا عبر قبرص لأن هذا المشروع لا جدوى اقتصادية منه.

عند اعتماد النموذج المالي النهائي لمشروع الضبعة وأثناء المباحثات يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن التعافي الاقتصادي لمصر على مدى السنوات السبع الماضية كان متقلبا بالديون إلى حد كبير. فمنذ عام 2014 تضاعف إجمالي الدين الخارجي لمصر ثلاث مرات من 42 مليار دولار (14% من الناتج المحلي الإجمالي) في يوليو 2014 إلى 137 مليار دولار (34% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. وزاد عبء الدين المصري بمقدار 10 إلى 20 مليار دولار سنويا وتجدر الإشارة إلى أن جائحة كورونا لم تؤثر بعد على السياسة الائتمانية للبلاد، فخلال عام والنصف من الجائحة (-2020 سبتمبر 2021) تزايد إجمالي الدين بمقدار 40 مليار دولار ووصل إلى 137 مليار دولار.

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بوصفهما مؤسستين مائيتين لنظام «بريتون وودز» يبقيان على مدى سنوات عديدة مقرضين رئيسيين لمصر، حيث بلغ إجمالي ديون مصر المستحقة عليهما 33 مليار دولار بحلول عام 2021. وفي هذه الظروف تتعرض الحكومة المصرية لضغوط متزايدة تهدف إلى تخلي مصر عن مشروع باهظ التكاليف (ناهيك عن كونه «المشروع الروسي») الذي سيؤدي، كما يُزعم، إلى زيادة «ضغوط» الدين على الميزانية وسيلزم مصر بسداد القروض الروسية خلال سنوات عديدة.



## انتاج الغاز في حقل ظهر



المصدر: "روسنفت"، BP، S&P Global

لدخول شركة "روسنفت" السوق المحلي المصري، وفي المستقبل، دخول سوق الغاز في المنطقة ككل.

في يونيو 2018 انضمت شركة مبادلة للبترول (وهي جزء من شركة مبادلة الإماراتية للاستثمار) إلى المشروع واقتنت 10% من شركة ENI بمليار دولار.

إن شركة ENI تدرس إمكانية تصدير الغاز من حقل ظهر، علماً بأن حجم الغاز بأكمله يتم توريده الآن إلى السوق المحلي. وبحلول عام 2020 حلت مصر عملياً مشكلة إمداد السوق المحلية بالغاز، بتخليها عن استيراد الغاز الطبيعي المسال وبدأت في استيراد الغاز عبر خطوط الأنابيب من إسرائيل. وعلى المدى المتوسط، تخطط مصر للتحويل إلى مركز إقليمي للغاز.

في يونيو 2017، وقعت "شركة الأنابيب المعدنية" عقداً مع شركة Petrobel (وهي الشركة المشتركة لـ ENI و EGPC ومشغل مشروع ظهر) لتوريد الأنابيب غير الملحومة لمد خط الأنابيب في المياه العميقة (يبلغ عمق مد الأنابيب حوالي 1.5 كم) في مصر. وتم إنجاز الطلب بحلول ديسمبر 2017. وتم شحن 241 كيلومتراً (24.4 ألف طن) من منتجات الأنابيب المصنعة بواسطة "مصنع فولجسكي للأنابيب"، لنقلها إلى صاحب الطلب.

التعويض عن حصة 30% من تكاليف إقتناء الأصول. التي تم دفعها قبل تاريخ إتمام الصفقة، بلغ 1.2 مليار دولار، وفي الوقت نفسه قدرت الشركة القيمة العادلة للأصول التي تم إقتناؤها بـ 2.3 مليار دولار.

في يناير 2018 وبحضور الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بدأ الإنتاج التجاري في الحقل (تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في فبراير 2016). وبلغ إجمالي الإنتاج عام 2018، 12.2 مليار متر مكعب من الغاز (57 مليون متر مكعب في اليوم) و 0.1 مليون طن من المكثفات و في 2019، 23 مليار متر مكعب، وفي 2020، 21.7 مليار متر مكعب من الغاز و 0.2 مليون طن من المكثفات. و بلغ حجم الإنتاج في عام 2021، 28.2 مليار متر مكعب من الغاز. ويتم توريد الغاز المنتج في ظهر إلى شبكة نقل الغاز المصري وتزيد حصة المشروع في السوق المحلي لمصر عن 40% (إجمالي الاستهلاك حوالي 70 مليار متر مكعب). ويتم تحويل الكمية المستحقة من الغاز إلى نفود في إطار العقد الطويل الأجل الموقع مع الشركة الحكومية المصرية EGAS لتوريد الغاز.

في مارس 2018 أفادت شركة "روسنفت" بزيادة المؤشرات المالية جراء دخولها مشروع ظهر. وفي الوقت نفسه، نوهت الشركة بأن العمل في الحقل هو بمثابة منصة

إمكانية جذب مرافق الإنتاج الخاصة بها. في عام 2020 بدأ في مربع EGZ حفر البئر الاستكشافية الأولى AD-AM-B-1X

لقد تم توقيع الامتياز الخاص بمربع EGZ في 21 أغسطس 2014 بين Ganope و VEGA Pe- troleum Limited. وبحسب الامتياز فإن فترة الاستكشاف تبلغ 3 سنوات مع إمكانية تمديدتها لـ 3 سنوات أخرى. في حالة الاكتشاف التجاري ستبلغ فترة تطوير المربع 20 عامًا مع إمكانية تمديدتها لـ 5 سنوات أخرى. وفي ديسمبر 2019 أبرمت شركة "زاروبيجنت" ووزارة البترول والثروة المعدنية المصرية وشركة Ganope المصرية القابضة للشركة Vega Petroleum Limited صفقة في القاهرة، لدخول شركة "زاروبيجنت" في مشروع EGZ.

## تجارة موارد الطاقة ومنتجاتها توريد مكونات الوقود النووي

بمكونات الوقود النووي لمفاعل الأبحاث ETRR-2 و تم تصنيع المنتجات في مصنع "نوفوسيبيرسك للمركبات الكيميائية" وهو جزء من شركة وقود "روساتوم" TVEL ، وهي منتج روسي رئيسي للوقود النووي لمفاعلات الأبحاث ومكوناته. وتم التسليم بموجب عقود أبرمت في 2018 بين مصنع "نوفوسيبيرسك للمركبات الكيميائية" وهيئة الطاقة الذرية المصرية بتنسيق شركة TVEL.

TVEL وهيئة الطاقة الذرية المصرية عقودًا لتزويد مصر بمكونات اليورانيوم من الوقود النووي منخفض التخصيب الذي ينتجه مصنع "نوفوسيبيرسك للمركبات الكيميائية" لمفاعل ETRR-2.

في أبريل عام 2020 أبرم مصنع "نوفوسيبيرسك للمركبات الكيميائية" وهيئة الطاقة الذرية المصرية عقدًا مدته عشر سنوات لتوريد مكونات اليورانيوم والألمنيوم من الوقود النووي منخفض التخصيب لـ ETRR-2.

ومع ذلك ، لا يُستخدم مشروع "روسنت" حتى الآن بكامل إمكانياته لتطوير التعاون الروسي المصري. ونظرًا للأهمية الاستراتيجية للمشروع، يمكن استخدامه لتوسيع نطاق عمل "روسنت" والشركات الروسية الأخرى في قطاع الغاز المصري. فثمة فرص كفيلة بالاستثمار المشترك في البنية التحتية لهذا القطاع، وتطوير التقنيات وعمل شركات الخدمات و"تغويز" السيارات والنقل البحري والنقل بالسكك الحديدية. يمكن للبلدين أن يتعاونوا في مجال إنتاج وقود الهيدروجين.

## التقيب عن النفط في مربعي EGZ و SEREU

في ديسمبر 2019 دخلت شركة "زاروبيجنت" إلى مشروعين يقعان بالجرف القاري لخليج السويس، هما SEREU و EGS. فكلا المشروعين قيد الاستكشاف، وتمتلك الشركة الروسية 25% في كل منهما.

و يقع المربعان في الجرف القاري لخليج السويس على مسافة 10 كيلومترات من بعضهما البعض. وتقدر الموارد الجيولوجية بأكثر من 200 مليون برميل. ووفقًا للاتفاقية، وبالإضافة إلى دفع مكافأة التوقيع قدرها 2 مليون دولار، يتعهد الطرفان باستثمار ما لا يقل عن 68 مليون دولار وحفر 5 آبار.

يقع مربع "جنوب شرق رأس العش" (SEREU) في خليج السويس و تم حفر أربعة آبار في SEREU ، اثنتان منها بحجم 300 و 500 متر مكعب في يوم واحد. و تم اكتشاف حقل "غرب أشرفي" النفطي. وتم تحديد تسعة مواقع محتملة للحفر الاستكشافي، يقع اثنان منها بالقرب من الساحل ويمكن الحفر فيهما من الأرض. وتبلغ الاحتياطيات والموارد الجيولوجية للمربع 8.2 مليون طن ، ووفقًا لشروط الامتياز، فإن فترة التقيب تبلغ 4 سنوات مع إمكانية تمديدتها لـ سنتين أخريين. في حالة الاكتشاف التجاري ستبلغ فترة التطوير 20 عامًا مع إمكانية تمديدتها لـ 5 سنوات أخرى.

في SEREU وإعادة تفسير المسوحات الزلزالية ثنائية وثلاثية الأبعاد التي أجريت سابقًا ، درست الشركة

## إمدادات الغاز الطبيعي المسال

### • "روسنفت": تزود مصر بالغاز الطبيعي المسال

156 ألف متر مكعب لكل منها) لثلاثة موردين 1 مليار دولار، وحصلت مصر على فترة سماح مدتها 6 أشهر لسداد قيمة التوريدات.

في أغسطس عام 2015 وقعت «روسنفت» وشركة الغاز العامة المصرية اتفاقية عامة لتوريد الغاز للشركة المصرية لمدة عامين. لعام 2016-2017 قامت الشركة بتوريد 700000 طن من الغاز الطبيعي المسال.

## تجارة المنتجات البترولية والنفط

منذ بداية عام 2015 أصبحت شركة «روسنفت»، «الطرف المقابل المعتمد» لدى الهيئة المصرية العامة للبترول (EGPC) وتشارك في المناقصات الخاصة بالإمدادات الفورية للمنتجات النفطية وغازات الهيدروكربون المسال إلى مصر. وبحلول يوليو 2015 حصلت الشركة على حق توريد 425 ألف طن من المنتجات النفطية بقيمة حوالي 150 مليون دولار ، على أن يتم تسليمها خلال الفترة بين أبريل ويونيو 2015.

في أغسطس 2015 ، وقعت شركة Rosneft Trad-ing والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) اتفاقية عامة بشأن توريد الغاز الطبيعي المسال ، وذلك في إطار زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى روسيا. وصرح رئيس إيجاس خالد عبد البديع ، بأن العقد نص على تسليم 24 دفعة من الغاز الطبيعي المسال خلال عامين ، بدءًا من الربع الأخير من عام 2015.

في يوليو 2015 وقع رئيس شركة «روسنفت» إيغور سيتشين ورئيس الهيئة المصرية العامة للبترول (EGPC) ، طارق الملا، اتفاقية الشروط الأساسية للعقود الخاصة بتوريد المنتجات البترولية وغاز الهيدروكربون المسال إلى مصر.

تحتل مصر مكانة خاصة في استراتيجية الغاز لشركة «روسنفت» فقد تم تسليم الدفعة الأولى من الغاز الطبيعي المسال في تاريخ الشركة إلى مصر) في عام 2016 ، قدمت شركة Rosneft Trading ثلاث دفعات من الغاز (، ما أصبح بمثابة «بطاقة الدخول» إلى سوق تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمي، حيث يتطلب العمل فيه من خلال المشاركة في المناقصات الدولية، التأكيد على خبرة تنظيم إمدادات الغاز الطبيعي المسال.

«روسنفت» والهيئة المصرية العامة للبترول عقدا لتوريد المنتجات البترولية، التي تشمل 6 دفعات من المازوت وزيت الدورة الخفيفة للغاز ، خلال الفترة بين نوفمبر وديسمبر 2015.

في 6 مايو 2016 أعلن المكتب الصحفي لشركة «روسنفت» عن تسليم الدفعة الأولى من الغاز الطبيعي المسال إلى ميناء العين السخنة في مصر ، حيث تقع وحدة عائمة لإعادة تحويل الغاز. وكان هذا التسليم هو الأول في تاريخ عمليات «روسنفت». وتم شراء الغاز الطبيعي المسال في السوق الدولية بموجب عقد تسليم فوري. وبحسب الشركة ، فإن الكمية الإجمالية للتسليمات في عام 2016 بلغت 174 ألف طن من الغاز الطبيعي المسال. وبحسب تقارير إعلامية ، تم تنفيذ الشحنة على 3 دفعات.

تعمل شركة «غازبروم نبت إيرو» في مصر منذ عام 2009 بالشراكة مع شركة مصر للبترول وهي المورد الوطني لوقود الطائرات. وبلغ الحجم الإجمالي للتزود بالوقود في 2009-2015 أكثر من 140 ألف طن ، وفي ديسمبر 2015 أوقفت الشركة العمل في مصر بعد توقف الرحلات الجوية المستأجرة من روسيا. وفي مارس 2017 عقدت شركة «غازبروم نبت إيرو» وشركة الطيران الكازاخستانية SCAT اتفاقية بشأن التزود بالوقود في مطار شرم الشيخ الدولي. وفي يوليو 2021 بدأت الشركة بتزويد الطائرات التي تقوم بالرحلات الدولية بالوقود في

في فبراير 2017 وقعت شركة Rosneft Trading وشركة إيجاس عقداً لتوريد 10 شحنات من الغاز الطبيعي المسال. ثم تعاقدت شركة إيجاس مع شركة Engie الفرنسية وشركة OTI العمانية. وبلغ إجمالي قيمة عقد توريد 45 شحنة من الغاز الطبيعي المسال (138-

في عام 2001 أصبحت شركة «لوك أويل» شريكًا للمؤسسة العامة للنفط والغاز في مصر بموجب امتياز WEEM ووفقا لمعطيات عام 2018 يمثل الإنتاج في كتلة 0.5% WEEM من الإنتاج في جميع مشاريع شركة «لوك أويل» الدولية.

وتساوي مساحة الكتلة 55 كم مربع و تم تحديد 4 حقول النفط عليها (رايح ورايح شرق وطنان وطاوس). و تم اكتشاف الحقل الأول في عام 1997 وبدأ الإنتاج في عام 1998. وتجري حاليًا دراسة التركيب الجيولوجي للكتلة. و انتهت صلاحية اتفاقية الامتياز في عام 2017 ولكن، على ما يبدو، انتهت شركة «لوك أويل» الفرصة لتمديد لها لمدة 5 سنوات أخرى حتى عام 2022 (لم يتم نشر بيان رسمي عن التمديد).

ووفقا لمعطيات نُشرت في أواخر عام 2018 بلغت حصة شركة «لوك أويل» في احتياطات النفط المؤكدة 2 مليون برميل وتبلغ حصتها في إنتاج النفط (2018) 0.7 مليون برميل. وتتغير حصة شركة «لوك أويل» في الإنتاج اعتمادًا على التكاليف وأسعار النفط (حوالي 30%) و منذ عام 2015 تتراوح بين 0.7 و 0.8 مليون برميل سنويًا.

منذ عام 2009 تشارك شركة «لوك أويل» بصفته «مشغلا» في امتياز WEEM Extention في مصر والشريك في المشروع هو شركة ثروة للبتترول المصرية الحكومية. وبلغت حصة الشركة الروسية في الاحتياطات المؤكدة للكتلة لعام 2017 0.3 مليون برميل ، وفي عام 2018 بلغت الحصة في الإنتاج 0.1 مليون برميل.

وخلال الفترة 2014-2017 لم تتجاوز حصة شركة «لوك أويل» في الإنتاج بهذه الكتلة 70.000 برميل سنويًا. إن WEEM Extention هي أكثر أصول التعدين «تواضعًا» في محفظة الشركة الأجنبية سواء من حيث الاحتياطات أو الإنتاج.

## «مجموعة الفا»

نتيجة اندماج شركتين Wintershall Deutsche (Erdöl AG (DEA عام 2019 حصلت مجموعة استثمارية خاصة من المساهمين الروس «مجموعة الفا» على سيطرة جزئية على الأصول في قطاع النفط والغاز في مصر (مواقع في غرب دلتا النيل وفي خليج السويس).

مطاري برج العرب والنزهة بالإسكندرية وأسوان والقاهرة والأقصر والغردقة وشرم الشيخ. وتم إبرام عقد بهذا الشأن مع شركة مصر للبترول.

إن شركة أخرى تابعة لشركة «غازبروم نفط» و هي «زيوت غازبروم نفط» ، تقوم بتوريد زيوت المحركات الى السفن في 8 موانئ مصرية هي: الأدبية، العين السخنة، الإسكندرية، دمياط، بورسعيد، سفاجا، السويس، الدخيلة).

كما تقوم شركة «لوك أويل» بتوريد المنتجات النفطية إلى مصر.

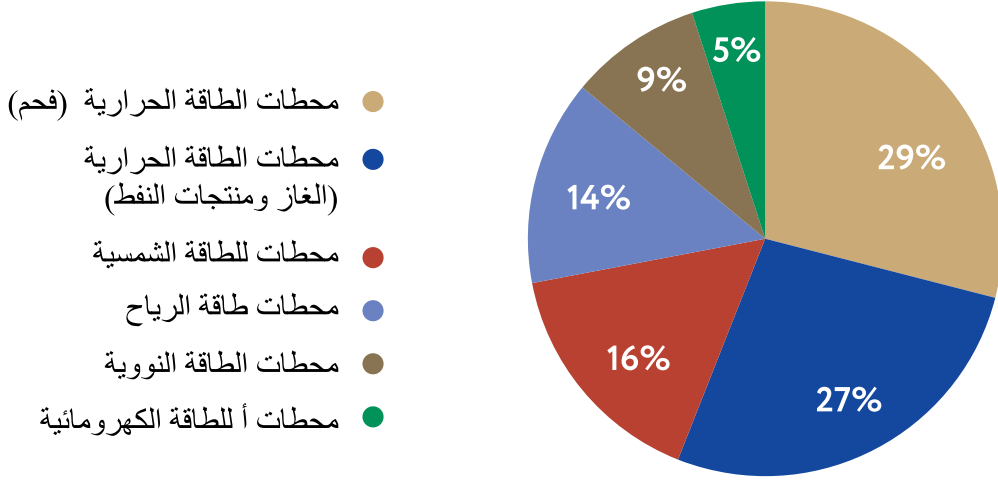
في فبراير 2017 أفاد نائب رئيس ركة «روسنفط» للتكرير البتروكيماويات والتجارة والخدمات اللوجستية ، ديديه كاسيميرو ، في مقابلة مع وكالة «بلومبرغ» ، بأن شركة «روسنفط تريدينغ» قد أبرمت صفقة مع الهيئة المصرية العامة للبترول بشأن توريد المواد الخام إلى مصفاة النفط الهندية «فادينار» . (تملك شركة «روسنفط» 49% من اسهم المصفاة).

## مصالح الشركات الروسية الخاصة في قطاع النفط والغاز في مصر شركة «لوك أويل»

إن شركة «لوك أويل» تمتلك حصصًا في ثلاثة مشاريع إنتاجية في مصر مع احتياطات قليلة وإنتاج نفطي ضئيل. أصبحت شركة «لوك أويل» أحد المشاركين في امتياز «مليحا» في مصر في عام 1995 وهو أحد مشاريع الإنتاج الأجنبية الأولى للشركة والأول في إفريقيا. و تملك شركة 76 ENI % من المشروع.

وصادق البرلمان المصري على اتفاقية تقاسم الإنتاج الخاصة بامتياز «مليحا» في عام 1978. وفي عام 2007 تم تمديد لها حتى عام 2024. واعتبارًا من عام 2007 بلغ الإنتاج التراكمي في «مليحا» 125 مليون برميل من النفط بمستوى إنتاج سنوي يبلغ 6 ملايين برميل. و تتغير حصة مجموعة «لوك أويل» في المنتجات اعتمادًا على التكاليف وأسعار النفط (وفقًا لنتائج 2014 - 5.53% ، في 2001 - 12%).

## هيكل قطاع الكهرباء في مصر عام 2030 وفقا لبرنامج Egypt Vision 2030



مصدر: Egypt Vision 2030

## مصر وانتقال الطاقة

حصة توليد الفحم 30% (من 0%). وتخلت الحكومة المصرية عن هذه الخطط وفقا لمعطيات عام 2022.

وتنص الخطط الأكثر حداثة للحكومة المصرية (من عام 2020) على رفع حصة الطاقة المتجددة في مجموع توليد الطاقة إلى 42% بحلول عام 2035. ومن المقرر تحقيق هذا الهدف من خلال توفير ظروف جذابة للمستثمرين من القطاع الخاص.

كما تتخذ الحكومة المصرية خطوات لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع النقل. وقد تم اعتماد برنامج حكومي لدعم السيارات العاملة بالغاز. بالتوازي مع ذلك يتم حل مهمة ترشيد أموال الميزانية على حساب التخلي التدريجي عن دعم الوقود للمنتجات البترولية المستوردة. وتخطط مصر في المستقبل لتحويل النقل المائي والسكك الحديدية إلى استخدام الغاز.

كما تتخذ الحكومة المصرية خطوات لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع النقل. وقد تم اعتماد برنامج حكومي لدعم السيارات العاملة بالغاز. بالتوازي مع ذلك يتم حل مهمة ترشيد أموال الميزانية على حساب التخلي التدريجي عن دعم الوقود للمنتجات البترولية المستوردة. وتخطط مصر في المستقبل لتحويل النقل المائي والسكك الحديدية إلى استخدام الغاز.

من المقرر أن تستضيف شرم الشيخ المصرية في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2022 مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين حول تغير المناخ (COP27).

غاز ثاني أكسيد الكربون في مصر 204 ملايين طن في عام 2020 وهذا ثاني أعلى مستوى في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا (434.5 مليون طن). وتعمل مصر باستمرار على زيادة القدرة المركبة لتوليد الطاقة المتجددة، فمنذ عام 2015 زادت هذه القدرة 4 مرات تقريباً من 887 ميجاوات إلى 3016 ميجاوات (5% من إجمالي القدرة المركبة).

يقضي برنامج مصر الاستراتيجي رؤية مصر 2030 بحدوث تغييرات مهمة في ميزان الطاقة في مصر. حيث تقرر أن تتزايد حصة الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 إلى 30% بما فيها محطات الطاقة الشمسية 16% - ومحطات طاقة الرياح 14%. وتقرر أن يقوم مجمع الوقود والطاقة المصري بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 10% بحلول عام 2030. و يجب التعامل مع تصميم رؤية مصر 2030 التي تم تبنيها في فبراير 2016 ببعض الشك ، حيث أن البرنامج المقرر قضى ببلوغ



## المنطقة الصناعية الروسية

تعملان في مجال هندسة الراديو والاتصالات "أنظمة هندسة الراديو" و Roskomtekh ؛ وشركتان من مصنعي المركبات والمكونات "مصنع النقل المبتكر" و SIBEKO ؛ وشركتان للمعادن GLAPSE و Metprom ، بالإضافة إلى الشركة المصنعة للمضخات BGMZ و "الموقع العلمي والإنتاجي Ecotechcenter" التي تنتج العدادات و "الهندسة الصناعية" (EPC) و "تكنولوجيول" (مواد البناء).

وتخطط الحكومة الروسية في المرحلة الأولى من المشروع لاستثمار 12 مليار روبل من خلال صندوق الاستثمار المباشر الروسي في إطار المشروع الوطني "التعاون الدولي والتصدير".

وتعلن وزارة الصناعة والتجارة الروسية أنه بحلول عام 2026 سيصل الإنتاج السنوي في المنطقة الصناعية الروسية إلى 3.6 مليار دولار. ومن المتوقع أن توفر المنطقة الصناعية 35 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة و 90% منها مخصصة للمصريين .

قد تكون المنطقة الصناعية الروسية في المستقبل ذات أهمية من حيث دخول الأسواق المتنامية والجاذبة لدول شرق إفريقيا، مثل كينيا حيث ابدى المستثمرون المصريون نشاطاً خاصاً في السنوات الأخيرة. وتشكل تنزانيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وجنوب السودان، "فضاء اقتصادياً موحداً" مع كينيا في إطار مجموعة شرق إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن مصر هي إحدى الدول التي صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) والتي تتيح للجانب الروسي فرصة تصدير المنتجات والسلع المنتجة في المنطقة الصناعية الروسية إلى الدول الأفريقية، بإعفاؤها من الرسوم الجمركية.

من المفيد دراسة إنشاء مركز للمعالجة ومنشأة للتخزين على أراضي المنطقة الاقتصادية الخاصة ولكن بالتركيز (إلى جانب الإعفاء من الرسوم الجمركية) على إعادة تصدير الحبوب و(في المستقبل) منتجات معالجتها إلى دول شرق إفريقيا، منها السودان وإريتريا، وجيبوتي و / إثيوبيا و كينيا / أوغندا وغيرها. إن تنفيذ مثل هذا المشروع قد يكون أيضاً محل اهتمام المستثمرين من مصر والإمارات العربية المتحدة. وستسمح زيادة صادرات الدقيق ومنتجات الحبوب الأخرى لمصر بالتأمين جزئياً على مخاطر ارتفاع أسعار الحبوب المستوردة.

يتم تنسيق تنفيذ مشروع "إنشاء" المنطقة الصناعية الروسية في مصر من قبل بنك "فنيش إكونوم بنك" الروسي ووزارة الصناعة والتجارة الروسية ولا يزال المشروع بعيداً عما جاء في التصريحات الأولى للمتحدثين الرسميين. ومن بين المشاكل الرئيسية قلة المستثمرين الرئيسيين الروس والاختيار المثير للجدل للموقع على ساحل البحر الأحمر بعيداً عن المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادي.

تم التوقيع على اتفاقية إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لمدة 50 عاماً، في الدورة الحادية عشرة للجنة الحكومية الروسية المصرية في مايو 2018. ووفقاً لإدارة قناة السويس، من المتوقع أن يجذب المشروع استثمارات تُقدر بنحو 7 مليارات دولار.

ومن المقرر أن تخصص لروسيا مساحة 100 هكتار على بعد كيلومترين من جدار الرصيف على الضفة الشرقية لقناة السويس (شرق بورسعيد). وفي الوقت الحالي يتم تحضير تربة المستنقعات للبناء.

ويمكن أن تدخل في عداد المقيمين الرئيسيين، شركة «ترانس ماش هولدينج» التي تقوم بالفعل بتزويد مصر بعربات السكك الحديدية، وشركة «غازبروم نفت» بالإضافة إلى مجموعة شركات «إيفكو» التي تقوم بتوريد الزيوت إلى مصر، وتخطط لبناء محطة الدهون والزيوت على أراضي المنطقة الصناعية الروسية.

وفقاً للموقع الإلكتروني الخاص بالمنطقة الصناعية الروسية الذي يديره مركز الصادرات الروسية، يوجد، من بين الشركات التي تشارك في المشروع والتي وقعت اتفاقيات النوايا لروسيا الاتحادية، ما مجموعه 29 شركة روسية ابدت اهتمامها بالمشروع، ومن بينها اثنتان فقط يمكن اعتبارهما شريكتين كبيرتين، وهما شركة "إيفكو" وشركة "هيفيل". وتنتج 9 شركات المعدات الكهربائية وهي "ببوس لايتنينغ غروب"، Eurovent European Electrical Engineering ZETO, KEAZ Lighting Technologies Electrotechnical Plants Energomera Energok-abel Hevel وتمثل 6 شركات القطاع الزراعي وهي AgroIdea و Agrovitak و Biovatik و Agrokhim و EFKO و hchelkovo Agrokhi EKOROST ؛ و شركتا خدمات النفط والغاز "MIRRICO" و "Oilteam" ؛ و شركتان لوجستيتان Intertrans و SMM ؛ و شركتان

## التحول الرقمي

التابع للحكومة، مدرسة الإقتصاد العليا، ومعهد موسكو للإلكترونيات والرياضيات (معهد تيخونوف).

في فبراير 2022 ، أعلنت وزارة تنمية الرقمنة عن إنشاء خدمة "الملحقين الرقميين"، وذلك في إطار فعاليات الحزمة الثانية من إجراءات دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات في روسيا. ووقع على اتفاقية بهذا الشأن كل من وزارة تنمية الرقمنة، ووزارة الصناعة والتجارة الروسية والصندوق الروسي لتطوير تكنولوجيا المعلومات الذي ينتمي الى مجموعة "فنيشاكونوم بنك" الروسية.

في عام 2022 ، سيبدأ "الملحقون الرقميون" العمل في 16 دولة ، ومن بينها مصر وجنوب إفريقيا. وبحسب نائب رئيس الوزراء دميتري تشيرنيشينكو ، فإن "الملحقين الرقميين" سيقومون بعمل شامل للترويج للبرمجيات في الخارج ، وتقديم الاستشارات والمعلومات والدعم التحليلي والقانوني والتنظيمي لشركات تكنولوجيا المعلومات الروسية في بلدان عملها. ستكون وزارة تنمية الرقمنة الروسية مسؤولة عن اختيار المتخصصين من خدمة "الملحقين الرقميين" ، وقد أعلنت الوزارة عن إجراء مسابقة لشغل مناصب في البعثات التجارية الروسية.

مما يمكن أن يمثل إهتماما على صعيد التعاون الثنائي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظام "الحكومة الإلكترونية"، وأتمتة الانتخابات، ورقمنة مختلف القطاعات منها قطاع التعليم والرعاية الصحية والزراعة والنقل والإسكان والمرافق.

تتعاون روسيا ومصر بشكل فعال في مجال تكنولوجيا المعلومات. نفذت شركة Info Watch Gulf الروسية مشروعين تجريبيين لضمان الأمن المعلوماتي، بالتعاون مع الشركات المصرية، منها "التنمية" (Tanmia)، Global Solutions، Hyperone، البنك الأهلي المصري ووزارة الداخلية المصرية. فقد قدم مركز "بروتوس" العلمي التقني عرضين، الاوّل بشأن توريد DPI في إطار مناقصة لأحد مشغلي الوصول إلى النطاق العريض لشبكة المعلومات في مصر ، وكذلك لتوريد منصة لتوزيع الرسائل القصيرة SMS بالجملة ، عبر نموذج الخدمة لشركة المصرية للاتصالات Telecom Egypt. ويعمل في مصر، منذ عام 2010، مكتب شركة Softline الروسية التي تعرض حلولاً تكنولوجية "سحابية" ومنتجات الأمن السيبراني. في مارس 2016 ، وقعت روسيا ومصر مذكرة التعاون في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات البريدية وتكنولوجيا المعلومات.

في مارس 2019 ، قام وفد من شركات تكنولوجيا المعلومات الروسية برئاسة وزير تنمية الرقمنة والاتصالات والإعلام الروسي آنذاك ، قسطنطين نوسكوف ، بزيارة مصر. وضم الوفد رؤساء وممثلي كل من مؤسسة "روس إنفوكوم إنفست"، مجموعة شركات "إنفوفوتش"، مجموعة شركات INOVEN-TICA، مركز "بروتوس" العلمي التكنولوجي ، شركة "بازالت سبو" للبرمجيات، "نوفي ديسك"، إيركوس، T8، مركز تقنيات الكلام، "إنفوفوتش غلف"، "سكايروس تيليكوم"، وكذلك مركز التحليل

## التعاون في قطاع النقل

### توريد 1300 عربة ركاب

القروض بموجب التغطية التأمينية للوكالتين الوطنيتين للاتئمان والتصدير، هما وكالة MEHIB المصرية ووكالة EXIAR الروسية (تنتمي الى مركز الصادرات الروسي). ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ابريل 2020.

في أكتوبر 2019 ، تم تقديم نموذج عربة من الدرجة 3 (مجهزة بنظام التهوية القسرية) إلى وزير النقل المصري. وقام بقبوله مفتشو الهيئة المصرية للسكك الحديدية. وكان من المتوقع أن يتم شحن الدفعة الأولى من 30 عربة من الإنتاج المتسلسل في الربع الأول من عام 2020. ومع ذلك فبحلول أبريل تم إنتاج نموذجين فقط من العربات من الدرجة الثالثة. وبحلول نهاية يونيو 2020 ، تم تسليم الدفعة الأولى من عربات الركاب من الإنتاج المتسلسل إلى الجانب المصري. وفي أغسطس بدأت الهيئة الوطنية للسكك الحديدية المصرية باستثمار ثلاثة قطارات ركاب مكونة من العربات الجديدة. إن هذه القطارات تعمل على طرق القاهرة- الإسكندرية والقاهرة - أسيوط والقاهرة - سوهاج.

وفي سبتمبر 2021 ، تم تنفيذ العقد بنسبة 38 % ، حيث أنجز تسليم 500 عربة من الدرجة الثالثة (مجهزة بنظام التهوية القسرية). بدأت المرحلة الثانية من عمليات التوريد، حيث شملت 800 عربة مزودة بأجهزة تكييف الهواء، بما في ذلك 500 عربة من الدرجة الثالثة و 180 عربة من الدرجة الثانية و 90 عربة من الدرجة الأولى والتي يجري تجميعها في مصنع دوناكيسي بالمجر، بالإضافة إلى 30 عربة طعام والتي سيتم تصنيعها في مصنع تفير لبناء العربات.

## مباحثات حول توريد الطائرات المدنية

طُرحت في عام 2016 ثلاثة مشاريع روسية مصرية، منها توريد شركة "أزيموت" لنظام أتمتة التحكم في الحركة الجوية "غالكتيكا" الى المطارات المصرية ، كما جرت مباحثات بين مؤسسة "روس نانو" مع الجانب المصري حول تركيب أجهزة رقمية لزيادة مستوى

في سبتمبر 2018 ، تم في القاهرة توقيع عقد بين الكونسورسيوم الروسي المجري " ترانس ماش هولدينغ هنغاري" والهيئة المصرية للسكك الحديدية بشأن توريد 1300 عربة ركاب لقطارات السكك الحديدية إلى مصر بقيمة 1.016 مليار يورو. ويشمل العقد الصيانة الفنية للعربات لمدة 15 سنة وتوريد قطع الغيار. وبالإضافة إلى ذلك، يُخطط لبناء ورشة لصيانة العربات. وتبلغ مدة تنفيذ العقد 5 سنوات إعتباراً من تاريخ البدء بعمله.

تم إبرام العقد على أساس نتائج المناقصة التي أعلنتها الهيئة المصرية للسكك الحديدية في عام 2017. وشارك في المناقصة شركات من الصين وإيطاليا والهند وإسبانيا ورومانيا.

وتقرر أن تصبح شركة "مصنع تفير لبناء العربات" (تنتمي هذه الشركة الى "ترانس ماش هولدينغ") منتجا رئيسيا لمكونات العربات ومسؤولا عن نقل التكنولوجيا وتنظيم الإنتاج. تعمل شركة "ترانس ماش هولدينغ إنجينيرينغ" (تنتمي الشركة الى "ترانس ماش هولدينغ") مطورا رئيسيا مسؤولا عن الإختبار الفني للمشروع. وسيعمل الجانب المجري كشريك إنتاجي ومالي للجانب الروسي. سيتم إنتاج نصف عدد العربات في المصنع المجري Dunakeszi Jarmujavito Kft. وفي يونيو 2020 ، أبرمت "ترانس ماش هولدينغ" صفقة لإقتناء المصنع، في إطار التعاون مع "مصنع تفير لبناء العربات"، وسيقوم المصنع بإنتاج باقي العربات بشكل مستقل.

بموجب شروط العقد ، تتعهد شركة "ترانس ماش هولدينغ المجر" بتوريد 500 عربة من الدرجة 3 (مجهزة بنظام تهوية قسرية) و 500 عربة من الدرجة 3 (مجهزة بنظام تكييف الهواء) و 180 عربة من الدرجة 2 و 30 عربة من الدرجة 2 (مجهزة ب البوفيه) و 90 عربة من الدرجة 1.

في ديسمبر 2019 ، تم في القاهرة توقيع اتفاقية بشأن تمويل عقد توريد عربات السكك الحديدية ، حيث يُعتبر "روس إكسيم بنك" (ينتمي الى مركز التصدير الروسي) وبنك التصدير والاستيراد المجري مُقرضين. يتم تقديم



أثناء اجتماع بين دينيس مانتوروف والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وفي معرض الحديث عن نتائج القمة الروسية الأفريقية صرح دينيس مانتوروف بأن الحديث دار حول توريد 15 طائرة من طراز SSJ 100 وقال مانتوروف في حديث لوكالة تاس إن كل شيء يعتمد على إستئناف الرحلات الجوية مع الغردقة وشرم الشيخ. وأضاف: "سيتم حل المشكلة ، أعتقد أن الزملاء سيبدون إهتماما بالغا بمسار المناقشة حول هذا الموضوع".

وقد تحدث دينيس مانتوروف عن توريد الطائرات المدنية الى مصر، آخر مرة، في يوليو 2021. فقد أشار في تصريح له إلى أن "استئناف الرحلات الجوية من روسيا إلى المصايف المصرية يمكن أن يحفز المباحثات بشأن توريد طائرات SSJ 100 و MS-21 إلى الجانب المصري" وأضاف أن "الموعد الدقيق لم يحدده أحد الآن". وأردف مانتوروف قائلاً: "نحن بالفعل نواصل هذا العمل مع شركائنا المصريين. بما في ذلك ، وقد تحدثنا عن هذا الموضوع مع الزملاء بعد اتخاذ القرار وقبيل بدء الرحلات الجوية المباشرة وأعتقد أن هذه المباحثات ستتكتف بالمقارنة مع ما هو عليه الآن، في ظل غياب رحلات مباشرة إلى المنتجعات والمصايف المصرية."

## توريد سيارات من إنتاج شركة "أفتوفاز"

في عام 2000 أبرمت شركة "الأمل" المصرية إتفاقية تاجر مع شركة "أفتوفاز" الروسية. في عام 2006 تم افتتاح مصنع تجميع السيارات بلغت طاقتها الإنتاجية أكثر من 19000 سيارة في السنة. وبحسب الممثلة التجارية الروسية في مصر، باعت شركة "الأمل" خلال فترة التعاون بأكملها 81582 سيارة روسية في مصر بقيمة إجمالية تُقدر بـ 210 ملايين دولار، بما في ذلك 17310 سيارة في الفترة بين 2012-2017.

السلامة والأمن في المطارات ، فضلا عن مباحثات خاصة بتوريد طائرات روسية من طراز Sukhoi Superjet 100 (SSJ 100) ومن الجدير بالذكر أن المباحثات بشأن نظام "غالانتيكا" و SSJ 100 بدأت قبل حادثة تحطم الطائرة التابعة لشركة "كوجاليم افيا" فوق سيناء في نوفمبر 2015.

في عام 2015 صرح رئيس المؤسسة الموحدة لبناء الطائرات، يوري سليوسار، في منتدى الأعمال الروسي المصري في القاهرة ، إن المؤسسة "تأمل" في إبرام عقد مع مصر للطيران بشأن توريد 12 طائرة SSJ 100 مع خيار 12 طائرة أخرى. وفي فبراير 2016 أفاد وزير التجارة والصناعة الروسي دينيس مانتوروف، في مقابلة أجرتها معه قناة "روسيا 24" التلفزيونية ، بأنه يناقش مع مصر للطيران توريد ما يصل إلى 40 طائرة من طراز SSJ 100. وبالنتيجة ، أبرمت مصر للطيران عقداً لتوريد 12 طائرة إيرباص A220 - المنافس المباشر لشركة SSJ - وبدأت توريداتها بموجب العقد في سبتمبر 2019.

في أوائل فبراير 2016 ، وقعت شركة "طائرات سوخوي المدنية" المصنعة لطائرات SSJ 100 إتفاقية نوايا مع شركة الطيران المصرية للرحلات المستأجرة - Air Lei sure بشأن تسليم أربع طائرات إليها ، والتي تضمنت أيضًا خيارًا لست طائرات أخرى. قامت شركة Air Leisure برحلات جوية مستأجرة بشكل رئيسي بين الصين ومصر ، وفي عام 2018 أوقفت العمل بسبب الصعوبات المالية.

في سبتمبر 2016 ، أصدرت هيئة الطيران المدني المصرية شهادة باستخدام SSJ 100.

ربط المسؤولون الروس مرارًا إبرام عقود توريد SSJ 100 وإستئناف الرحلات المستأجرة بين روسيا ومصر. إن مشروع توريد SSJ 100 على الرغم من بعض الإخفاقات والمشاكل المرتبطة بالجائحة لم يختف من جدول الأعمال ، بل على النقيض عُرض على الجانب المصري منذ عام 2019 ، بالإضافة إلى SSJ 100 ، طائرات MS-21 . لقد نوقشت مسألة توريد الطائرات في أكتوبر 2019 .

## مسائل للنقاش

ولم يتم بعد إكتشاف الفرص المتاحة امام الإستثمارات المصرية والمشاركة في مشاريع جديدة على أراضي روسيا. إن الطلب المستدام على المنتجات الروسية، وبالدرجة الأولى، على الحبوب والمواد الغذائية من قبل مصر، يشكل "قدرات" لإبداء المستثمرين المصريين الإهتمام بمختلف المشاريع في قطاع الزراعة الروسية وتحويل مواد الخام.

إن العلاقات الروسية المصرية تنهض بدور محوري بالنسبة للتعاون ضمن صيغة " المجموعة الاقتصادية الأوراسية - الإتحاد الإفريقي"، حيث من الأهمية بمكان بذل المزيد من الجهود في هذا المجال المهم، بما في ذلك، من خلال تطوير علاقات الشراكة ضمن صيغة "مصر - المجموعة الاقتصادية الأوراسية".

فيما يتعلق بتطوير مشروع المنطقة الصناعية الروسية يجب على الطرفين اتخاذ خطوات كفيلة بإيصال المعلومات الخاصة بمزايا العمل في المناطق الصناعية الى الشركات الصناعية التي يمكن ان تعمل في هذه المناطق، حيث يمكن تحديد هذه المزايا بوضوح وعلى نحو كامل، كما يمكن الإتفاق بين روسيا ومصر على الإستفادة منها، وتثبيت ذلك على مستوى الإتفاقيات الحكومية.

وثمة قدرات وفرص لا يستهان بها، للتعاون في قطاع الطاقة. فقد حققت مصر نجاحات مؤثرة في مجال تنمية قطاع الطاقة، ولاسيما في الاسواق الداخلية للطاقة الكهربائية والغاز ووقود الغاز. ولا بد هنا من الإشارة الى أمر مهم، وهو ان مصر تعطي بثبات الأولوية الى مصالح سكانها، وقطاع الصناعة والسوق الداخلية.

ويستجيب لمصالح روسيا، نهج مصر الرامي الى تطوير فرص تصدير الطاقة الكهربائية الى بلدان المنطقة، ومنها المملكة العربية السعودية وليبيا والسودان. إن المشاريع التي تتحقق في إطار هذه الإستراتيجية تستحق إهتماما بالغا من قبل المستثمرين الروس.

وثمة إتجاه هام آخر هو التعاون في مجال العلوم والتعليم ، ودعم المشاريع القائمة والجديدة على حد سواء. ويمكن أن يهدف التعاون بين الجامعات ومراكز الخبراء في روسيا ومصر إلى جانب أمور أخرى، إلى إعداد توصيات بشأن المشاريع المشتركة وخرائط الطريق للتفاعل الاقتصادي بين البلدين.

يُجمع الخبراء الروس والمصريون على الإشارة الى أنه، رغم ما تحقق من نجاحات مهمة، إلا أن قدرات تطوير وتوسيع العلاقات الاقتصادية الروسية المصرية لم تستنفد بعد. فمثلا، يمكن أن تُفتح آفاق جديدة جراء إلغاء القيود الجمركية (وبالدرجة الأولى، من قبل روسيا والمجموعة الاقتصادية الأوراسية)، والقيود غير الجمركية (وبالدرجة الأولى من قبل مصر).

إن إعادة النظر في القيود الجمركية وغير الجمركية، من شأنها أن تحفز نمو التجارة المتبادلة، لاسيما الصادرات المصرية، ما يؤدي مستقبلا الى ان يصبح التبادل التجاري أكثر توازنا.

إن المهمة البالغة الأهمية في السنوات وحتى الأشهر القليلة القادمة تتمثل في البحث عن حلول كفيلة بتطوير نظام التعاملات المالية المتبادلة والتحول إلى استخدام العملات الوطنية والوحدات النقدية الأخرى، والابتعاد عن الاعتماد على الدولار في قطاع التجارة. إن هذا العمل يتطلب بذل جهود منسقة من قبل المصدرين والمستوردين والبنوك ومؤسسات التنظيم المالي، وفتح حسابات المراسلة للبنوك الروسية في مصر، وللبنوك المصرية في روسيا.

إن الفائض القائم في التجارة المتبادلة يمكن أن يساعد مستقبلا، سواء في نمو الطلب على الروبلات من قبل مصر أو في توفير الجنيهات المصرية من قبل المصدرين الروس. ويمكن استخدام هذه الأموال للإستثمارات في المشاريع المشتركة بمصر، علما بان عدد هذه المشاريع يمكن أن يكون أكثر بكثير مما هو عليه الآن.

على المدى المتوسط يجب أن يصبح أهم "محرك" لتنمية التجارة والإستثمارات، تطوير شبكات النقل وتشكيل ممرات لوجستية مستدامة من روسيا والمجموعة الاقتصادية الأوراسية إلى مصر ، بما يمكن أن يترتب على ذلك من الدخول إلى أسواق شرق إفريقيا. إن تحقيق هذه المشاريع قد يتطلب الإستثمارات الروسية (التي يتركز معظمها الآن على قطاع التعدين).

وعلى صعيد تأمين الأمن الغذائي في مصر سيتمثل الإتجاه الرئيسي في زيادة صوامع تخزين الحبوب وتحسين جودتها وتجهيزاتها الفنية. ويجب أن تكون لدى المصدرين الروس كذلك مصلحة للإستثمارات على هذا الصعيد، وذلك من أجل تثبيت مواقعهم في السوق.

## فريق الكتاب والخبراء

أندري ماسلوف	مدير مركز الدراسات الإفريقية للجامعة الوطنية للدراسات لمدرسة الإقتصاد العليا
فيسفولود سفيريديوف	الخبير في مركز الدراسات الإفريقية للجامعة الوطنية للدراسات لمدرسة الإقتصاد العليا
فياتشيسلاف كولومين	مدير دائرة البحوث التحليلية والمشاريع لمركز الدراسات «التجارة الدولية والتكامل»
آنا تانغاييفا	رئيسة قسم الحواجز التعريفية والدخول الى الأسواق لمركز الدراسات «التجارة الدولية والتكامل»
غريغوري فيليكيخ	نائب مدير مؤسسة «روس كونغرس» لأعمال التحليل والخبرات
سفيتلانا إيروخينا	المشرفة على المشاريع بقسم التحليل والخبرات

## متابعة تنفيذ المشروع:

بولينا سليوسارتشوك	منسقة المشروع، نائبة مدير مركز الدراسات الإفريقية للجامعة الوطنية للبحوث «المدرسة العليا للعلوم الإقتصادية»
إيكاتيرينا نيفستروييفا	التصميم والتخطيط
دينيس كوماروف	التصميم والتخطيط
فيري موشكوفي	تدقيق النص

